مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 42 العدد 1–2026: 305–330

Damascus university Journal for the economic
and political sciences Vol 42 No.1- 2026: 305–330

التوازن الاستراتيجي الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط بعد عام 2002 (تركيا أنموذجا)

زينب ضياء محمد امين[1]*

1–م.م. مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

*-zainab.d@cis.uobaghdad.edu.iq

الملخص:

تشهد منطقة الشرق الاوسط ومنذ عام ٢٠٠٢ تحولات عدة انعكست على ميزان القوى الاقليمي نتيجة للعديد من المتغيرات التي تشهدها المنطقة برمتها وأهما أحداث الربيع العربي واستبدال الانظمة السياسية في العديد من الدول الاقليمية بالإضافة الى ضهور تحالفات سياسية وعسكرية جديدة اثرت في ميزان القوى الاقليمي، حيث برزت تركيا بوصفها أحد أهم القوى الاقليمية المؤثرة بالشرق الاوسط وفاعلا مؤثرا في معادلة التوازن الاستراتيجي في المنطقة وذلك من خلال توظيف قوتها الذكية(الناعمة الصلبة) بالإضافة الى أتباعها سياسة خارجية متعددة الابعاد تسعى من خلالها الى تحقيق توازن استراتيجي من جهة وتعزيز نفوذها ومصالحها الاقليمية من جهة اخرى، كما وتهدف الدراسة الى معرفة طبيعية التوازن الاستراتيجي الاقليمي بعد عام ٢٠٠٢ فضلا عن دور تركيا في اعادة تشكيله وذلك من خلال معرفة سياستها تجاه القضايا الاقليمية ومدى نجاح توجهاتها الاستراتيجية تجاه طموحاتها الاقليمية.

تاريخ الايداع: 2025/09/25
تاريخ النشر: 2026/01/07

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب CC BY-NC-SA

الكلمات المفتاحية: ميزان القوى، الشرق الاوسط، التوازن الاستراتيجي، القوى الإقليمية.

"Regional Strategic Balance in the Middle East after 2002: Turkey as a Case Study"

Zainab Diaa Mohammed Amin[1*]
1-M.M. Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad.
*-zainab.d@cis.uobaghdad.edu.iq

Received:25/09/2025
Accepted:07/01/2026

Copyright:Damascus University-Syria
The authors retain the copyright under a CC BY- NC-SA

Abstract:

Since 2002, the Middle East has undergone a series of profound transformations that have significantly reshaped the regional balance of power. These changes stem from a wide range of variables that have affected the region as a whole, most notably the Arab Spring uprisings and the subsequent replacement of political regimes in several regional states, in addition to the emergence of new political and military alliances that have altered the dynamics of regional power. Within this evolving landscape, Turkey has emerged as one of the most influential regional actors in the Middle East, playing a pivotal role in the configuration of the region's strategic balance. Turkey has pursued this role through the effective employment of smart power—both soft and hard—alongside a multidimensional foreign policy aimed at achieving a strategic balance on the one hand, and consolidating its regional influence and interests on the other.

This study aims to examine the nature of the regional strategic balance after 2002 and to analyze Turkey's role in its reconfiguration by assessing its policies toward key regional issues and evaluating the extent to which its strategic orientations have succeeded in advancing its regional aspirations.

Keywords: Balance of Power, Middle East, Strategic Balance, Regional Powers.

المقدمة:

يعد مفهوم التوازن الاستراتيجي الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط أحد أهم المفاهيم التي أحتلت أهمية كبيرة لدى الباحثين والمختصين في العلاقات الدولية نتيجة لما تتمتع به المنطقة من امكانيات وقدرات جيو سياسية واستراتيجية اثرت وبشكل مباشر على مصالح وأهداف القوى الإقليمية في المنطقة ومنها تركيا حيث تُعد أحدى القوى المؤثرة في تشكيل هذه التوازنات في المنطقة، فضلاً عن تأثير طبيعة هذه التوازنات بالتوازن الدولي، أذ أن الصيغ التوازنية في منطقة الشرق الاوسط لا يمكن ان تتحقق بعيداً عن التوازنات الاقليمية المرتبطة بالمصالح والاهداف من جانب والمتغيرات والتحديات التي تشهدها من جانب اخر، حيث ان الفراغ الامني الذي تشهده منطقة الشرق الاوسط جعل ميزان القوى الاقليمي يشهد حالة من الخلل لا سيما في ظل بروز قوى اقليمية ومنها تركيا التي سعت لاستثمار هذا الفراغ في المنطقة، اذ تمكنت من رسم سياساتها وتوجهاتها الاستراتيجية بما يتلاءم مع أهدافها ومصالحها الاستراتيجية، وهذا ما جعل منطقة الشرق الاوسط امام سياسات جديده والتي كانت فيها تركيا أحد القوى المؤثرة في رسم تلك السياسات وذلك من خلال توظيفها لجميع مقومات قوتها الاستراتيجية (السياسية، العسكرية، الاقتصادية، الأمنية) لتحقيق مصالحها واهدافها المنشودة، فضلاً عن كونها أحد أهم القوى المنظمة لأقوى الاحلاف العسكرية (حلف الناتو) الامر الذي جعلها قوه اقليميه مؤثره في تحقيق الاستقرار الاقليمي في المنطقة من خلال دورها الواضح في دعم الدول الإقليمية وكذلك دورها المهم والفعال في مكافحة الارهاب والتصدي له، فضلاً عن موقعها الجيوسياسي المهم والذي يربط الثلاث قارات (اوروبا، اسيا، افريقيا) والتي تمكنت من توظيفه في تحقيق اهداف سياستها الخارجية وعلى كافه المستويات والأصعدة (السياسية، الاقتصادية، العسكرية).

اولا: اهمية الدراسة:

تنبع اهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على ابرز القوى الإقليمية المؤثرة في ميزان القوى في منطقة الشرق الاوسط بالإضافة الى التطرق الى أهم السياسات التي تبنتها الحكومة التركية بعد عام 2002 تجاه القوى الإقليمية المؤثرة في رسم التوجهات الاستراتيجية التركية وكذلك مصالحها واهدافها العليا، فضلاً عن فهم ودراسة أهم التحديات والمتغيرات الإقليمية التي طرأت على المنطقة ومدى تأثيرها على السياسات التركية.

ثانياً: حدود الدراسة:

تنطلق حدود الدراسة من أهم الأحداث والتطورات والتحولات التي طرأت على منطقة الشرق الاوسط وبالتزامن مع تولي حكومة حزب العدالة والتنمية السلطة عام 2002، وكيف اثرت هذه التحولات على التوازن الاقليمي في المنطقة بالإضافة الى الرجوع الى أهم الاهداف الاستراتيجية التي تربط تركيا مع دول الشرق أوسطية، اما النطاق المكاني للدراسة فيشمل منطقة الشرق الاوسط وتركيا.

ثالثاً: إشكالية الدراسة:

تبرز إشكالية الدراسة من عدم وجود اثبات او نفي واضح لأداره التفاعلات الإقليمية في الشرق الاوسط نتيجة لتعدد المتغيرات والتحولات التي تشهدها المنطقة الامر الذي دفع بتركيا لإبراز مكانتها ودورها ضمن هذه التفاعلات ومن هنا يمكن تحديد سؤال جوهري: (هل أسهم الدور التركي بعد عام ٢٠٠٢ من أعادة تشكيل التوازن الاستراتيجي الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط؟ وهل هي طرف رئيسي في أدارة التفاعلات الاقليمية أم هي طرف ثانوي؟) وتقوم اشكاليه البحث على عدة تساؤلات والمتمثلة بما يلي:

- ما هو التوازن الاستراتيجي وما هي اشكاله وخصائصه.
- ما هي أهم المحددات الاستراتيجية التركية تجاه منطقة الشرق الاوسط.
- كيف اثرت الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الشرق الاوسط على الاهداف والمصالح التركية في المنطقة.
- كيف تمكنت تركيا من تحقيق التوازن الاستراتيجي وفق معادلة التوازن في منطقة الشرق الاوسط وما هي اهدافها وابعادها.

رابعاً: فرضية الدراسة:

تقوم فرضية الدراسة على فكرة مفادها (ان الاداء الاستراتيجي التركي في منطقة الشرق الاوسط ادى الى تحقيق توازن استراتيجي اقليمي اثر في ميزان القوى في المنطقة والذي اعتمد على التحالفات والمحاور التي قادتها الحكومة التركية بما يخدم مصالحها واهدافها المنشودة).

خامساً: منهجية الدراسة:

تقوم منهجية الدراسة على منهجين اساسين الاول المنهج التحليلي (الوصفي) والذي تم من خلاله فهم وتوظيف السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الاوسط فضلاً عن فهم طبيعة العلاقات التي تربط تركيا مع محيطها الاقليمي ومدى تأثير طبيعة المصالح والاهداف التركية في المنطقة، اما الثاني المنهج الاستشرافي والذي يوضح أهم السيناريوهات المستقبلية التي يمكن لتركيا تحقيقها في المنطقة.

سادسا: هيكلية الدراسة:

اما بالنسبة لهيكلية البحث، فقد تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث رئيسيه بالإضافة الى عدة مطالب، المبحث الاول وعنوانه التوازن الاستراتيجي الاقليمي (المفهوم والانواع) اما المبحث الثاني وعنوانه السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الاوسط المحددات والسياسات، اما المبحث الثالث وعنوانه مستقبل التوجه الاستراتيجي التركي تجاه منطقة الشرق الاوسط.

خامسا: الدراسات السابقة:

يمكن تحديد أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع والتي ركزت على دور تركيا في أعادة التوازن الاقليمي والتوسع الجيوسياسي لها في منطقة الشرق الاوسط، حيث تناولت دراسة(العمار،٢٠٢٢) بعنوان (تركيا والتوازن الاستراتيجي في الشرق الاوسط) والصادر عن دار الحكمة في بغداد وبطبعته الاولى والذي بين فيه دور تركيا من أعادة التفاعلات الاقليمية في المنطقة بالإضافة الى توضيح أهم توجهاتها ألاستراتيجية بكونها فاعلا مؤثراً ومهماً في أعادة التوازن الاقليمي في المنطقة.

وتضمنت دراسة (أوغلو ،٢٠١٠) بعنوان (العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية) ترجمة: محمد جابر وبشير نافع والصادر عن الدار العربية لعلوم ناشرون في بيروت وبطبعته الاولى، والذي بين فيه موقع تركيا الجيوسياسي ودوره في أعادة التفاعلات الاقليمية والدولية بالإضافة الى ابراز مكانة وأهمية تركيا الاستراتيجية وعلى الصعيدين الاقليمي والدولي بوصفها حلقة الوصل ونقطة الالتقاء بين الشرق والغرب.

وتضمنت دراسة (النعيمي،٢٠١٢) بعنوان (الوظيفة الاقليمية لتركيا في الشرق الاوسط) والصادر عن دار الجنان لنشر والتوزيع في الاردن وبطبعته الاولى، والذي بين فيه ابعاد السياسية الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الاوسط بالإضافة الى إعطاء نبذة تأريخيه عن علاقات تركيا مع دول الشرق الاوسط وأفاقها المستقبلية.

وتضمنت دراسة (محفوض،٢٠١٢) بعنوان (السياسية الخارجية التركية: الاستمرارية والتغيير) والصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في قطر وبطبعته الاولى، والذي تناول فيه دور تركيا الاقليمي وأهم الادوات التي تفرضها ديناميكيات الاستمرارية والتغيير في أعادة تشكيل التوازن الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط.

المبحث الأول- التوازن الاستراتيجي الاقليمي (المفهوم والانواع):

يشكل التوازن الاستراتيجي الاقليمي أحد أهم المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، أذ يعد التوازن الاستراتيجي من أهم الأدوات لإدارة التفاعلات الإقليمية بكافة أشكالها(التعاون، التنافس) حيث يستهدف هذا المفهوم دراسة وتحليل جميع القدرات والإمكانيات التي تمتلكها القوى الاقليمية المؤثرة ضمن نطاق مكاني محدد، كما ويعبر مفهوم التوازن عن حالة الاستقرار النسبي بين القوى الاقليمية التي تحكمها علاقات تنافسية، حيث برز مفهوم توازن القوى نتيجة للمتغيرات والتحولات

الجذرية التي تشهدها المنطقة وعلى كافة المستويات الجيوسياسية بالإضافة الى تعدد الفاعلين الاقليمين المؤثرين في معادلة التوازن الاستراتيجي، ومن هنا يمكن أن نوضح ماهية التوازن الاستراتيجي وماهي أنواعه.

المطلب الاول: ما هيه التوازن:

يعد مفهوم التوازن من أهم المفاهيم التي طرأت في العلاقات الدولية والتي تناولتها العديد من الادبيات الاستراتيجية التي تقوم على اساس (التحليل والتقويم والدراسة) لذا فأن مفهوم التوازن أحد المفاهيم التي شغلت اهتمام العديد من المفكرين والمتخصصين في هذا الجانب نتيجة ارتباطه بمدركات صانع القرار وكذلك بمفهوم الامن والاستقرار وتحقيق المصالح، اذ يشكل مفهوم التوازن في العلاقات الدولية حالة من عدم الاستقرار كما ويرتبط بمشكلات عدة على المستويين المفاهيمي والعملياتي، حيث يتأثر بالعديد من العوامل منها ما يتعلق بالقيادة واخرى بمفهوم القوة وما يرتبط به هذا المفهوم من قيم ومرتكزات تؤثر في تحقيق التوازن فضلاً عن ارتباطهُ بالمصالح والاهداف التي تسعى الدول الى تحقيقها خلال ايجاد توازن يفسح للقوى الإقليمية والدولية من ابراز مكانتها وأهميتها الجيوسياسية في العالم (العمار، 2022، 33-34)، وقد ورد مفهوم توازن القوى في العديد القواميس ومنها قاموس (Collins English Dictionary) على انه (توزيع القوة بين القوى الإقليمية والدولية بحيث لا يمكن لأي دوله من هذه الدول ان تهدد مصالح وأهداف الدول الاخرى) كما ان مفهوم القوة مرتبطاً بمفهوم التوازن حيث اكد (lukes) في كتابه عن القوة، ان مفهوم القوة هو مفهوم يصعب تحديده ومتنازع عليه من حيث معناه وذلك لأن أي تفسير لمفهوم القوة مرتبطاً باضطرابات القيمة لدى الافراد الذين يبدون رأيهم وهذا ما أكده ايضاً(krieger) على أن القوة مفهوم بدائياً ولكن غير متنازع عليه اذ عد القوة بأنها مفهوم غير مرئي وغير محسوس انما مرتبطاً بالخصائص التي تمكن ورائه(ليتل، 2009، 39-49).

لذلك فأن مفهوم توازن القوى يشكل أحد هيكلية النظام الدولي يعتمد على وجود وحدات اقليمية ودولية متعددة تتوازن فيما بينها وفق مرتكزات وقواعد تحددها الوحدات الدولية والذي من خلاله يتم تحقيق ذلك التوازن، بالتالي فأن توازن القوى يختلف عن ما يسمى بتوازن التهديد، حيث ان مفهوم توازن التهديد لا ينظر الى الوحدات الدولية جميعها لتحقيق حالة من التوازن، بل يركز على الاطراف المهددة فقط وما تمتلكه من تهديد واضح، وبالتالي فأن توازن القوى الاقليمي والدولي يقوم على اساس الرؤية الكلية والشاملة لمقومات القوة التي تمتلكها هذه الوحدات لتحقيق التوازن، بينما توازن التهديد يقوم على اساس رؤية جزئية للوحدات الدولية المهددة ويحاول تشخيص نوع التهديد وكذلك يضع أليات لمواجهة تلك التهديدات، ويمكن تفسير مفهوم توازن التهديد على أنه (الخطر الذي يشكل أحد الفواعل الدولية والتي تمتلك اقل قوة من الفاعل الدولي الاخر)، او بمفهوم اوسع (هي تلك التهديدات التي تشكلها قوة صغرى على قوة عظمى وما هيه سلوك تلك القوى ازاء تلك التهديدات)، وذلك لان الوحدات الدولية لا تنظر الى مدى قوة تلك الدولة وانما التهديدات والاثار المترتبة على تلك القوة، وهذا ما حصل في أحداث 11 ايلول / سبتمبر 2001 عندما ظهرت قوى صغرى شكلت تهديداً واضحاً على قوة عظمى (الولايات المتحدة الامريكية، افغانستان) (العامري، 2017، 291-292)، اما التوازن الاقليمي (كوضع) يكون فيه عملية توزيع القوى مقبولة اما (كقانون) فيعني التنبؤ بان الفواعل التي تشكل النظام معرضون لتهديد اما التوازن (كنظام) فيعني وجود مجموعة من الفواعل تحتفظ باستقلالهم عبر حالة التوازن، اما بالنسبة لسياسة توازن القوى تهدف الى حفظ واستقلال كل فاعل من الفواعل الدولية، فضلاً عن منع اي دوله من هذه الدول من زياده قوتها للحد الذي يهدد الفواعل الدولية الاخرى، اما التوازن كمفهوم مركزي فيعني تحقيق شروط عدة في اطار العلاقات الدولية وبحسب تصنيف (بارسونز) ومنها وجود قيم مشتركه وثابته بين الوحدات الدولية، وكذلك وجود اتفاق تعاوني بين الوحدات الدولية حول مسألة تسوية النزاعات الإقليمية والدولية، فضلاً عن تحقيق المصالح والاهداف المنشودة للدول (برد، 2021، 219)، ويعرف أسماعيل صبري مقلد التوازن بأنه(أحد الادوات التي تنظم صراعات القوة وضمان استمرارية النظام الدولي وتسوية النزاعات الدولية) اما أرنولد توينبي فقد عرف التوازن بأنه (نظام الديناميكيات السياسية المتفاعلة في المجتمع الدولي والذي يقوم على وجود عدد من القوى المستقلة والتي تسعى الى تحقيق مستوى معين من القوة السياسية المتاحة لكل منهما) كما ويعرف خليل اسماعيل

الحديثي التوازن بانه (أحد السياسات التي تسعى اليها الدول للحفاظ على مكانتها الإقليمية والدولية وأمنها وذلك من خلال عملية النزاع لاكتساب القوة)، كما ان التباين حول مفهوم التوازن بين الفكرين العربي والغربي يرجع لعدة اسباب منها: (مقلد، 1971، 78)

1- أرتباط مفهوم التوازن بمفهوم القوة والتي تتعدد فيها الاشكال من جانب وارتباطه بالسياسة الدولية وكذلك مفهوم العلاقات الدولية وما يصاحبها من عدم ثبات من جانب اخر.

2- تتعدد الطرق والاساليب التي يتم من خلالها تحقيق توازن القوى، فتاره يستخدم الصراع او النزاع كأحد الادوات التي تحقق هذا التوازن وتاره يتم تحقيقه من خلال ابرام العديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي تدعم تحقيق الامن والاستقرار الاقليمي والدولي.

3- صعوبة تحقيق اي توازن قوى بين اطراف اقليمية كانت ام دوليه متنازعة الا في اطار نسبي معين، نتيجة عدم تكافؤ القدرات الشاملة للدول (العسكرية، الاقتصادية).

4- ان تحقيق التوازن الاقليمي والدولي يتحقق وفق معادلة الصراع والتنافس واللذان يشكلان حالة التوازن في المجتمع الدولي، كما ان معادلة التنافس في الصراع هي التي تؤكد استمراريه حالة التوازن بين الوحدات السياسية (عبد النبي، 2023 ،131).

كما ان مسألة التوازن من الامور ذات الأهمية القصوى في دراسة العلاقات الدولية، حيث ان العلاقات الدولية قد شهدت لفترات مختلفة هيمنه قوة معينة على سياسة التفاعلات الدولية وكذلك النظام الدولي، اذ نجد العديد من الدول تلجأ دائماً الى توظيف حالة التوازن في علاقاتها الاقليمية والدولية لغرض البحث عن فرص التكافؤ في طبيعة العلاقات بينهما كما، ان للعامل العسكري والامني دوراً مهماً في خلق حالة التوازن بين الدول، وان هذا الامر مرتبطا بقدرة الدولة على تطوير قدراتها وعلى كافه المستويات (العسكرية الاقتصادية والتكنولوجية)، لذلك نجد ان التفاعلات الإقليمية ما هي الا انعكاس على طبيعة العلاقات الدولية ومن ثم انعكاسه على طبيعة التوازن الاستراتيجي، وهذا ما تحقق عندما كانت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي أحد أهم القوى المهيمنة على النظام الدولي آنذاك، وبعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وهيمنه الولايات المتحدة الأمريكية على طبيعة التفاعلات الدولية وكذلك النظام الدولي مما ادى الى خلق بيئة اقليمية جديدة انعكست على طبيعة المتغيرات الحاصلة في منطقة الشرق الاوسط، حيث اصبحت القوة العسكرية أحد الادوات المهمة في تحقيق حالة التوازن في العلاقات الإقليمية والدولية(الجحيشي، 2015، 7)، ولقد اشار الدكتور المتخصص في العلاقات الدولية مازن الرمضاني بان مفهوم التوازن هو (حالة تتصف بالتوزيع المتوازن او شبه التوازن لمفهوم القوة ومدى تأثيرها بين القوى المهيمنة داخل النظام الدولي او الأنظمة السياسية الفرعية واثرها على بناء التكافؤ المتبادل بين تلك القوى)، كما يصف الدكتور ابراهيم ابو ضرام التوازن بانه (حالة التوزيع المتعادل او شبه المتعادل للقوة ومدى تأثيرها على الأنظمة السياسية للدول(الرمضاني، 1999، 259).

ويرى المتخصصون بهذا الشأن ان ظهور مصطلح التوازن الاستراتيجي يهدف الى ضبط حركة توازنات القوى التي تطمح الى التعددية نتيجة لتعدد وتنوع مقومات القوة واشكالها، لذلك فان عملية التوازن الاستراتيجي يشكل هدفاً يجمع ما بين مستويات القوة وبين الاهداف والمصالح المرتبطة بمقومات القوة لدى الدول، اذا لقى التوازن الاستراتيجي دعماً واضحاً من المؤسسات الإقليمية والدولية التي اتخذت على عاتقها المشاركة في عملية اعادة التوازنات الاستراتيجية من خلال عدة وسائل منها وقائية واخرى اصلاحية بعدما اتخذت من القانون الدولي اداة ضبط لحركتها، حيث ان التوافق بين توازن القوى وتوازن المصالح يعد امراً جوهرياً في تحقيق التوازن الاستراتيجي(زكريا، 2009، 149)، اذ لا يمكن ان يتحقق دون وجود حالة من الاستقرار والتكافؤ بين القوة المتنافسة وتعتمد الدول في تحقيق هذا التوازن على الدلالات الواضحة للأمن القومي والدولي وما تؤسسه هذه الدلالات من معطيات فضلاً عن التحديات والتهديدات التي يشهدها المجتمع الدولي، وهنا يفسر نيكولاس اندرسون التوازن الاستراتيجي بانه (سباق التسلح الذي تسعى الدول الى تحقيقه والذي من خلاله تتمكن الدول من تحقيق التوازن)(العمار، 2022، 50)، وعليه فان التوازن الاستراتيجي يقسم الى نوعين الاول التوازن الدولي والذي يعني الحالة التي تسود فيها العلاقات الدولية في ظل وجود دول لا تمتلك القدرة على فرض هيمنتها على الدول بالتالي سيصبح هنالك تعادل نسبي ومتوازن للقدرات والامكانيات بين القوى الدولية

مما يمنع حدوث صراعات تصل الى حد الحروب الشاملة، كما أن ادوات تحقيق هذا التوازن تتجسد في التحالفات الدولية والتكتلات الاقتصادية اضافه الى الحروب الناعمة وكذلك الردع النووي، اما الثاني والذي يطلق عليه بالتوازن الاقليمي والذي يتسم بعدة سمات منها التحولات والمتغيرات في نظام التوازن الاستراتيجي وسياسات القوى الإقليمية والدولية والذي يستهدف المحافظة على المصالح والاهداف(عبد النبي، 2023، 22).

وعليه فان اشكاليه التأثير والتأثر بين التوازن الاستراتيجي الدولي والتوازن الاستراتيجي الاقليمي تكمن في المتغيرات والتحديات التي تؤثر عليه، لذلك فأن اقامة اي توازن اقليمي لا يمكن ان يقوم الا وفق شروط وأليات وادوات تسعى الى تحقيقه، حيث ان التجانس الجيو السياسي والاستراتيجي افضى الى خلق حالة من التوافق في المصالح التي تسعى الدول الإقليمية الى تحقيقها، وهذا ما سيؤدي الى ايجاد نوع من التقارب بين وجهات النظر الإقليمية والقضايا الدولية(زهرة، 1991، 56)، كما وأن هدف التوازن الاقليمي هو تحقيق الامن الاقليمي التي تسعى جميع الاطراف الى تحقيقه من خلال توظيف جميع مقومات القوة بغرض خلق شراكه استراتيجية وأمنية تستهدف تحقيق الامن والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط(ديبل، 2009، 40)، كما ان التوازن الاستراتيجي الاقليمي لا يمكن ان يتم الا وفق مساحة جغرافية محددة تضم عدد من الدول التي تربطهم علاقات تتسم بالصراع على السلطة او النفوذ والتي تصل فيها الدول الى مرحله التعادل او شبه التعادل في امتلاك القوة ومنها العسكرية، مما قد يؤدي الى ظهور توازن قوى محلية تستطيع التحكم في سلوك القوى الإقليمية الاخرى الامر الذي سيؤدي الى ضبط حركة التفاعلات ومواجهه التحديات والتهديدات، وهذا ما سيدفع بالقوى الإقليمية الى التفاعل الايجابي في المحيط الاقليمي وكذلك تعزيز التعاون بينهما فضلاً عن تعزيز التضامن الجمعي بينهم، وهذا ما يطلق عليه الدكتور منعم العمار بـ(التوازن التوليدي) والذي غالباً ما يحصل نتيجة التوافق والتعاون بين الدول الإقليمية التي تسعى الى ايجاد توازن اقليمي بحكم علاقاتهم ويحقق مصالحهم واهدافهم المنشودة(العمار، 2002، 42).

لذا نجد اكثر الدول الإقليمية ومنها تركيا كونها أحد أهم الفواعل الإقليمية المؤثرة في منطقة الشرق الاوسط تلتجأ الى عدة استراتيجيات لتحقيق مصالحها القومية واهداف سياستها الخارجية، فتاره تلجأ الى توظيف جميع مقومات قوتها الناعمة لتحقيق المصالح وتاره الى استخدام قوتها الصلبة وما تمتلكه من أمكانيات عسكرية وتوظيفها في توجه سياستها الخارجية ازاء الدول لتحقيق اهدافها المنشودة، وهذا ما يسمى باستراتيجية التحوط الاستراتيجي والتي تقوم على مقتربات القوة الصلبة والناعمة (الذكية) وكذلك عملية الدمج بين التوازن الصلب والتوازن الناعم في تحقيق المصالح والاهداف العليا للدولة، ويمكن تفسير مفهوم التحوط الاستراتيجي على انه (التعاون الاقليمي المشترك مع مصدر التهديد وحماية امنها القومي من اي تهديدات محتملة)، وعليه فيمكن القول ان استراتيجية التحوط الاستراتيجي تقوم على مبدأ التوازن الاقليمي الذي يأخذ شكل التعاون الامني مع الدول من جهة وتطوير الامكانيات والقدرات العسكرية من جهة اخرى(الدسوقس، 2019، 30–31)، لذلك فان التوازن الاستراتيجي الاقليمي يلعب دوراً مهماً ومؤثراً في رسم ملامح التوازن الاستراتيجي الدولي، وهذا ما يفسر لنا تداخل القوى الدولية في منطقة الشرق الاوسط وكيفية التحكم في الصراعات بهدف تحقيق المصالح الدولية من جهة وحفظ الاستقرار الاقليمي بما يتناسب مع تحقيق مصالحهم واهدافهم الاستراتيجية من جهة اخرى(هويدي، 1993، 180).

المطلب الثاني:

الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الشرق الاوسط وأثرها على التوازن الاقليمي التركي:

لقد احتلت منطقة الشرق الاوسط أهميه استراتيجية وجيو سياسية في السياسة الخارجية التركية، اذ تشكل همزة وصل بين ثلاث قارات (اسيا، اوروبا، افريقيا) فتتميز بمكانة وأهمية كبرى بالنسبة للقوى الأوروبية نتيجة موقعها الجيوسياسي المهم وامكانيات ومقومات استراتيجياتها جعلتها أحدى المناطق المؤثرة في النظام الدولي، وفي رسم السياسات والتوجهات الإقليمية والدولية، حيث أنها تتحكم في العديد من الموارد المائية والاطلالات البحرية بالإضافة لامتلاكها أهم المضائق المائية (مضيق هرمز، مضيق

باب المندب، مضيق جبل طارق)، وامتلاكها قناة السويس والذي تمثل الشريان الحيوي للملاحة الدولية، فضلاً عن كونها أحد المناطق التي تربط الشرق بالغرب من خلال عدة بحار (البحر الاحمر، البحر المتوسط، نهر النيل ...الخ)، وتمتلك أهم الموانئ البحرية التي تتحكم بحركة الملاحة العالمية، وتعد منطقة الشرق الاوسط من أهم المناطق التي تشكل محوراً مهماً ومؤثراً في العلاقات الدولية خصوصاً وانها تشهد العديد من التحديات والتهديدات التي تمس الامن القومي الغربي، الامر الذي جعلها تشغل أهمية كبيرة في المدركين الاستراتيجي الامريكي والاوروبي بسبب ارتباط مصالحها بهذه المنطقة وما تشكله من مصدر تهديد، وعليه فأنها تشكل القاعدة الحيوية لتحقيق المصالح الغربية لدى القوى العظمى (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الاوروبي) خصوصاً وأنها تتميز بوجود ثروات هائلة ومهمة، فضلاً عن كونها أحد الممرات المهمة لنقل الغاز والنفط الى اوروبا، وكذلك وجود الممرات المائية التي تضمن السيطرة على العالم وهذا ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية بربط امنها القومي بأمن الشرق الاوسط الذي يمس مصالحها الاستراتيجية العليا (الدحاحلة، 2014، 28-29).

وتُعد تركيا إحدى القوى الإقليمية البارزة في الشرق الأوسط، لما تمتلكه من موقع جيوسياسي واستراتيجي جعلها فاعلًا مؤثرًا في سياسات المنطقة وتوجهاتها، فضلًا عن عضويتها في حلف شمال الأطلسي (الناتو) منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم عام 2002 بقيادة رجب طيب أردوغان، سعت أنقرة إلى إعادة التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط عبر سياسة الانفتاح وتوظيف مقومات قوتها الجيوسياسية المستندة إلى عمقها الاستراتيجي، وقد أكد وزير الخارجية الأسبق أحمد داوود أوغلو في كتابه العمق الاستراتيجي أن السياسة التركية الجديدة تقوم على استحضار الإرث العثماني والحضاري في صياغة سياسة خارجية متعددة الأبعاد، قائمة على تعزيز التعاون مع دول الجوار مثل العراق وسوريا ومصر ودول الخليج لتحقيق المصالح الوطنية، كما تبنّت تركيا مفهوم العثمانية الجديدة في سياستها الخارجية بعد عام 2014، مستندة إلى توظيف البعد التاريخي لتحقيق الأهداف القومية العليا، مما مكّنها من ترسيخ مكانتها كقوة إقليمية فاعلة ولاعب محوري يربط بين ثلاث قارات: آسيا وأوروبا وإفريقيا (غانيه، 2016، 2).

حيث نجد ان سياسة تركيا بعد العام 2002 تقوم على اساس الانفتاح والتوازن الاقليمي في المنطقة بالإضافة للدور المتنامي في العديد من القضايا وأهمها مكافحة الارهاب في سوريا والعراق وكذلك التواجد العسكري التركي في هاتين الدولتين بهدف تحقيق المصالح من جهة وحماية امنها القومي من جهة اخرى، اذ ان التقارب الجيوسياسي والجغرافي يشكل أحد التحديات التي تواجه استراتيجية الامن القومي التركي(كرامر، 2001، 207)، لذا فان سياسة تركيا الخارجية اخذت بالتغيير منذ تولي الرئيس التركي رجب طيب اردوغان السلطة في تركيا، لذلك نجد سياسة تركيا تجاه الشرق الاوسط سياسة متعددة الابعاد وهذا لا يعني انها لم توجه سياستها تجاه اوروبا بل هي عملت على تحقيق توازن استراتيجي في علاقتها وعلى المستويين الاقليمي والدولي والتي تتصف بانها علاقات تكاملية لا تنافسية تبنى وفق المعايير التاريخية والقيود الجغرافية التي استطاعت من توظيفها في توجيه سياستها الخارجية ازاء الدول(السعيدي، 2014، 87)، فضلاً عن موقع تركيا ومكانتها وثقلها الجيوسياسي في محيطها الاقليمي والدولي مما جعلها لان تكون مركزاً لا طرفاً في عملية التوازن الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط بوصفه حلقة الوصل بين الشرق والغرب لا مجرد محطة عبور وهذا ما جعلها تتبع السياسة التعددية في علاقاتها الإقليمية والدولية، وكذلك تطبيق نظريه ما تسمى بتصفير المشكلات والتي نادت بها حكومة حزب العدالة والتنمية منذ توليها السلطة والتي تقوم على بناء علاقات استراتيجية تعاونيه مع دول الجوار وتوظيف القوى الناعمة بدلاً من القوة الصلبة في تحقيق المصالح والاهداف المنشودة، وعقد العديد من الاتفاقيات التعاونية مع دول المنطقة (سوريا، العراق، دول الخليج، ارمينيا، اليونان، مصر، ليبيا) وصولاً الى قيامها بدور الوساطة في القضايا والتحديات التي تمس امن المنطقة (حماية الامن القومي، امن الطاقة، مكافحة الارهاب، الهجرة غير الشرعية)(نور الدين، 2020، 379)، لذلك فقد احتلت منطقة الشرق الاوسط مكانة مهمة ومؤثرة في المدرك الاستراتيجي التركي نتيجة لما تمتلكه من امكانيات ومقومات اثرت وبشكل مباشر في المصالح والاهداف الاستراتيجية لتركيا، حيث تتصف بانها اقليمياً بريا يضم مناطق جيوبولوتكية مهمة وهي ما يطلق عليها بقاره العالم الأساسية (افروا أوروراسيا) والتي تضم كل من غرب اسيا وشمال افريقيا

وشرق اوروبا فضلاً عن ان حدودها تتشكل من السواحل الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط والتي تضم كل من البحر الاسود وبحر قزوين والبحر الاحمر والخليج العربي، ووفقاً للموقع الجيوسياسي والجغرافي الذي تتمتع به منطقة الشرق الاوسط فأنها تعد أحد المناطق المحورية للانفتاح الاستراتيجي على العالم كونها تمثل قلب المنطقة الاوراسية والتي اثرت في العديد من السياسات والتوجهات الإقليمية والدولية(اوغلو، 2010، 358–359)، ونتيجة للتقارب الجيوسياسي فقد شكلت تركيا أحد أهم الفواعل الإقليمية المؤثرة في العديد من القضايا التي تمس الشرق الاوسط ومنها مسألة الطاقة والقضية الكردية ومدى تأثيرها على سياسة تركيا الخارجية (اوغلو، 2010، 358–359)، فضلاً عن العديد من التحديات وأهمها الارهاب وما يشكله من تهديد للأمن القومي التركي، الامر الذي دفع بتركيا للبحث عن الفرص المناسبة للتقارب مع دول الشرق الاوسط ومحاوله تسوية النزاعات كونها الحل الاقرب والامثل لتحقيق اهدافها بما فيها طموحها للانضمام للاتحاد الاوروبي، فتركيا اليوم تقدم نفسها على انها العنصر المؤثر لدى الاتحاد الاوروبي في فرض التعددية الثقافية والعامل المؤثر في ان يكون للعالم الاسلامي دوراً مهماً في هذا الاتحاد ولم يعد مقتصراً على الطائفة المسيحية فحسب، نتيجة لما تمتلكه من مقومات وامكانيات استراتيجية وعلى كافه المستويات (العسكرية، الاقتصادية، السياسية) فضلاً عن التقدم والتطور التكنولوجي الذي تشهده تركيا الامر الذي سيزيد من ثقل ومكانة تركيا اقليمياً ودولياً(سبيتان، 2012، 152).

حيث يرى الباحث أن مفهوم التوازن مرتبطاً ارتباطاً وثيقا بمكتسبات القوة والقدرة على توظيفها، حيث أصبح التوازن الاستراتيجي الاقليمي أحد أهم المرتكزات الأساسية في تحقيق التوازن الدولي، الامر الذي انعكس على منطقة الشرق الاوسط بكونها تشهد العديد من المتغيرات الجيوسياسية والتي أثرت في رسم توجهات العديد من القوى الاقليمية بما فيها تركيا والتي ساهمت في ادارة التفاعلات الاقليمية من جهة والحفاظ على توازنها الاستراتيجي تجاه علاقتها الدولية من جهة أخرى.

المبحث الثاني:

السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الاوسط (المحددات والسياسات):

تشهد السياسة الخارجية التركية تطورا ديناميكاً مستمرا نتيجة للعديد من المقومات والامكانيات التي تتمتع بها تركيا والتي أثرت في العديد من القضايا الاقليمية التي تمس منطقة الشرق الاوسط وعلى كافة المستويات الاستراتيجية (السياسية، الاقتصادية، الامنية، الثقافية)، حيث تتصف تركيا بموقع استراتيجي وجيوسياسي مهم أثر في رسم سياستها الخارجية تجاه منطقة الشرق الاوسط بما يتناسب مع مصالحها واهدافها، حيث تعد منطقة الشرق الاوسط أحد أهم المناطق المؤثرة في تحقيق الهيمنة والنفوذ التركي داخل المحيط الاقليمي والدولي، كما ان هذه المكانة لم تأتي من فراغ ما لم يكون لتركيا دوراً مهماً وفعالاً في العديد من القضايا التي تمس المنطقة لا سيما الازمات والتحديات التي تأثرت بها المنطقة خلال العقدين الماضيين، فضلاً عن دورها في اعادة التوازنات الإقليمية في المنطقة بما يتناسب مع اهدافها العليا وذلك من خلال عدة محددات واهداف تولت تحقيقها حكومة حزب العدالة والتنمية منذ توليها السلطة في تركيا عام 2002.

المطلب الأول:

محددات السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط:

يمكن تقسيم محددات السياسة الخارجية التركية اتجاه منطقة الشرق الاوسط على ما يأتي:

اولاً: المحدد الايدولوجي: يعد أحد المحددات التي اثرت في رسم سياسة تركيا الخارجية، فمنذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا تمكنت تركيا من تطوير ايديولوجيتها التي تبنت فكره العثمانية الجديدة والتي لا تقتصر على الحكم الاسلامي فحسب بل إلى اقامة نظام علماني اقل تشدداً في الداخل(ابو شفيع ,2023 ,1150116)، كما وقد سعت الحكومة التركية الى تعزيز الهوية التركية المرتبطة بالمرجعية الدينية والنظام الاسلامي في تركيا وتحجيم التحديات التي تواجه امنها القومي بما فيها حزب العمال الكردستاني،

لذلك فأن العامل الايديولوجي له دور في اعادة الاولويات بالنسبة لسياسة تركيا الخارجية من جهة والموقع الجيوسياسي الذي تتمتع به تركيا ودورها في الوساطة في تسوية الصراعات ومواجهه التحديات من جهة اخرى (الكفارنة، 2018، 225).

ثانياً: المحدد الجيوسياسي: ويعد أحد أهم المحددات التي اثرت في توجهات سياسة تركيا الخارجية وأحد الاولويات المهمة والمؤثرة في تحقيق المصالح والاهداف التركية في المنطقة، اذ ان سياسة تركيا الخارجية تقوم على ما يعرف بنظرية العمق الاستراتيجي والتي تنطلق من منظور يقوم على ان تركيا دوله اقليمية ومركزية مؤثرة في محيطها الاقليمي وليس من دول الاطراف، ومن هذا المنظور فان تركيا لم تقتصر في علاقاتها على الدول الغربية فحسب، بل اصبحت أحد القوى الإقليمية المؤثرة مع الدول التي ترتبط معها بتقارب جيوسياسي وتاريخي وثقافي (سوريا، العراق، دول البحر المتوسط)، وعليه فأنها تعد أحد القوى المركزية التي تقع في الوسط من البلقان والقوقاز واواسط اسيا ،والتي تشكل أحد القوى المحورية ولاعباً مؤثراً في محيطها الاقليمي والدولي نتيجة لما تمتلكه من مقومات وامكانيات جيوسياسية مما جعلها محوراً مهماً في تحقيق التوازن الاستراتيجي لمنطقة الشرق الاوسط فضلاً عن التحكم بأهم المضائق والبحار ومنها مضيق البسفور والدردنيل كما وتتصف بكونها دولة قارية وبحرية الامر الذي جعلها تبرز كقوة اقليمية مهيمنة في المنطقة وهذا ما منحها حرية الحركة والتدخل في العديد من القضايا وأهمها تسوية النزاعات كونها أحد الدول المؤثرة في رسم سياسة أمن الطاقة وكيفية تأمينها باعتبارها أحدى دول العبور للطاقة لأوروبا وكذلك دول البحر المتوسط والشرق الاوسط(غانيه، 2016، 305-306).

ثالثاً: المحدد الاقتصادي: تعد تركيا أحد أهم الدول التي تمتلك مقومات وامكانيات اقتصاديه هائلة، اذ يعد العامل الاقتصادي أحد أهم العوامل المؤثرة في قوه الدولة نتيجة لما تمتلكه من موارد طبيعة ومصادر للطاقة وكذلك بنية تحتية، حيث احتل الاقتصاد التركي المرتبة السابعة عشر ووفقاً لتصنيف الاقتصاد العالمي وبمعدل 6.8% خلال الفترة 2010 _ 2016 كما وقد بلغ الناتج المحلي الاجمالي ما يقارب 49 مليار دولار خلال العام 2017، اما بالنسبة لدخل الفرد التركي فقد بلغ 0,89 دولار من اجمالي الناتج المحلي لعام 2016 ووفقاً للإحصاءات البنك الدولي، اذ ان السياسات الاقتصادية التي اتبعتها حكومة حزب العدالة والتنمية عززت من دور تركيا اقليمياً في المنطقة، حيث يرى صانع القرار التركي ان التعاون الاقتصادي والتكامل مع دول منطقة الشرق الاوسط وأهمها دول الجوار الجغرافي لاسيما في مجال الطاقة مكن تركيا من تعزيز مكانتها ودورها في المنطقة، والتي تعد أحد أهم المناطق المؤثرة في رسم سياستها المستقبلية وعلى الصعيدين الاقليمي والدولي، فضلاً عن امتلاكها لأهم المقومات الاستراتيجية (الاقتصادية والعسكرية والثقافية) والتي اثرت بطبيعة المصالح والاهداف التركية، بالإضافة للموارد المائية التي تمتلكها تركيا والتي تشكل ورقة الضغط في تحقيق مصالحها في المنطقة (سوريا، العراق) وتبنيها مشاريع اقليمية مهمة كمشروع الشرق الاوسط ومشروع الشراكة الاوروموتوسطية ومشروع الاتحاد من اجل المتوسط(ابو شفيع، 2023، 117)، ووفقاً لمنظمه التعاون والتنمية فان تركيا ستصبح من اكثر الدول التي تشهد نمواً اقتصادياً بين عام 2020 _ عام 2025 اذ بلغ النمو السنوي لها ما يقارب 6.6% وعليه فهي لم تسعى لان تكون قوة اقليمية فحسب بل الى قوة عالمية خلال السنوات القادمة خصوصاً في مجال الطاقة وتصدير الغاز الطبيعي بالإضافة للتبادل التجاري بينها وبين الدول الأوروبية كونها أحد البوابات المهمة للدخول الى اوروبا كذلك وأحد دول العبور المصدرة للطاقة نتيجة لموقعها الجغرافي الذي يربط الثلاث قارات، بالتالي فان العامل الاقتصادي لعب دوراً مهماً في اعادة التوازنات الاقليمية في المنطقة حيث مكنها من فرض هيمنتها في المنطقة بما يتناسب مع طموحاتها ومصالحها المستقبلية المتمثلة في انشاء مركز اقليمي لإنتاج الطاقة وأحد أهم الدول المؤثرة في سياسة امن الطاقة(العطية ومجذوب، 2012، 593)، وهنالك عدة مرتكزات اساسية اثرت في جعل تركيا أحدى القوى الاقتصادية المؤثرة في منطقة الشرق الاوسط والمتمثلة بما يلي:

1- امتلاك تركيا للموارد الطبيعية: تعد تركيا أحد أهم الدول الغنية بالموارد المائية والاقتصادية كالفحم والحديد الخام والغاز الطبيعي، حيث انها تمثل خارطة الوطن الازرق لما تمتلكه من بحار ومياه جوفيه وسطحية بالإضافة الى امتلاكها بنية زراعية

قادرة على التنافس مع الدول الاخرى، حيث تمتلك ما يقارب اكثر من 4,2 مليون هكتار كأراضي صالحة للزراعة وما يقارب 33% من الايادي العاملة وهذا ما جعلها أحد الاسواق المهمة والمؤثرة في الاسواق العالمية.

2- امتلاكها أهم الصناعات والتي تعتمد على سياسة التكيف الاقتصادي، حيث ان القطاع الصناعي يشغل ما يقارب 29,8 % من اجمالي الاقتصاد التركي في العديد من المجالات أهما مجال تصنيع المنسوجات والبتروكيماويات والتي بلغت صادراتها ما يقارب 8 مليار دولار حتى العام 2022، كذلك امتلاكها لأهم منتجات الطاقة ومنها الغاز الطبيعي والذي شكل حوالي 26% من منتجات الطاقة سنوياً (العمار، 2022، 166).

رابعا المحدد السياسي: بعد تولي حكومة حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا عام 2002، أصبحت القوة الناعمة أداتها الأبرز في إدارة سياستها الداخلية والخارجية، إلى جانب توظيف القوة الصلبة عند الضرورة، كما في عملياتها العسكرية ضد الإرهاب في سوريا والعراق بعد عام 2014، بالتعاون مع الحكومتين العراقية والسورية. كذلك أرسلت الدعم إلى الحكومة الليبية عبر اتفاقيات تعاون شملت ترسيم الحدود البحرية وتقديم الدعم اللوجستي، إضافة إلى إقامة قاعدة عسكرية دعمت حكومة الوفاق الوطني ضد قوات خليفة حفتر، مما عزز موقع تركيا الإقليمي في الشرق الأوسط.

وقد أكد جورج فريدمان، الرئيس التنفيذي لشركة ستراتفور ومؤلف كتاب المئة عام القادمة، أن تركيا تمثل اليوم قوة اقتصادية مؤثرة، وأن دورها المستقبلي سيتجه نحو القيادة الثقافية للعالمين العربي والإسلامي، متوقعًا أن تصبح بحلول عام 2040 ذات ثقل استراتيجي مهيمن في المنطقة. كما أشار إلى أن تركيا ستكون بحلول عام 2060 من أهم القوى الدولية، بفضل اعتمادها على القوة الناعمة وتفعيلها لمبادئ تصفير المشكلات والعمق الاستراتيجي التي شكلت جوهر سياستها الخارجية، وجعلت منها نموذجًا مؤثرًا في البيئتين الإقليمية والدولية. وتضم سياسة تركيا الخارجية العديد من الاهداف أهمها:

أ- أحلال مبدأ الحريات والديمقراطية في نظامها السياسي القائم.

ب- تبني نموذج الوسطية والاعتدال في خطاباتها السياسية.

ج-تسعى الى تحقيق الامن والاستقرار الاقليمي في المنطقة بما يخدم مصالحها واهدافها المنشودة.

د- توظيف جميع مقومات وإمكانيات قوتها الاستراتيجية (العسكرية، الأمنية، السياسية، التكنولوجية) لمواجهة التحديات والتهديدات التي تمس أمنها القومي(باكير وعبد الجليل، 2010، 13-15).

ويُعدّ توظيف تركيا لقوتها الناعمة من أهم الأدوات التي اعتمدها حزب العدالة والتنمية لبناء استراتيجية تهدف إلى تحقيق المصالح الوطنية وتعزيز الدور الإقليمي في الشرق الأوسط. وتمثل القوة الناعمة أحد المرتكزات الرئيسة في السياسة الخارجية التركية، نتيجة لجملة من المتغيرات الداخلية والخارجية، فالداخلية تمثلت بطبيعة النظام السياسي القائم على الديمقراطية والحوار، أما الخارجية فبرزت من خلال التحولات التي شهدتها المنطقة والتنافس بين القوى الإقليمية والدولية مثل روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي .وقد أكد أحمد داود أوغلو أن القوة الناعمة تُعد هدفًا موازيًا للقوة الصلبة، وتعتمد على مبادئ عدة أبرزها الموازنة بين الحريات والأمن، وتصفير المشكلات مع دول الجوار، وتعزيز التعاون والتحالفات، واتباع دبلوماسية متناغمة تجمع بين القوتين لتحقيق النفوذ والمصالح التركية. (مكارم، 2025، 9).

خامساً: المحدد الامني والعسكري: يعد المحدد الامني والعسكري أحد أهم المحددات التي تسعى تركيا الى تحقيقها خصوصاً وان الحفاظ على الامن القومي التركي يشكل أحد أهم الاهداف والاولويات الاستراتيجية العسكرية لتركيا والتي تتطلب جهداً كبيراً لتحقيقه فضلاً عن توظيف جميع الامكانيات والمقومات العسكرية في مكافحة جميع اشكال التهديدات الخارجية وعلى الصعيدين الاقليمي والدولي، كما ان استراتيجية الامن القومي التركي لعبت دوراً مهماً في مواجهة التهديدات ذات الطابع الاقليمي ولا سيما من دول الجوار الجغرافي (سوريا العراق) واللتان تشكلان أهم مصادر التهديد للأمنها القومي وذلك لما تشهده المنطقة من عدم استقرار امني بالإضافة الى وجود عناصر p.kk او ما يعرف بحزب العمال الكردستاني وعصابات داعش الإرهابية، الامر الذي

دفع بتركيا لان تكون أحدى القوى المؤثرة في معادلة الاستقرار الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط ولها الدور الفاعل في مكافحة الارهاب في منطقة الشرق الاوسط في كل من سوريا والعراق(محمد، 2022، 29)، اذ ان عقيدة تركيا العسكرية تقوم على اساس تحقيق الامن الاقليمي بمعنى تتبنى اقامة التحالفات السياسية والعسكرية والتي من شأنها ان تحقق الامن والاستقرار في المنطقة ولا سيما في بيئتها الإقليمية وكذلك بيئتها الخارجية المتضمنة الامن الاوروبي والامن الامريكي كونها أحد الاعضاء المنظمة لأقوى الاحلاف العسكرية في العالم حلف شمال الاطلسي (الناتو)، لذلك فان العقيدة الأمنية لتركيا في ظل حزب العدالة والتنمية تقوم على اساس توظيف القوة الذكية بما فيها القوة الصلبة في تحقيق الامن الاقليمي، حيث ان للقوه الصلبة (العسكرية) دوراً مهماً في تحقيق الامن القومي التركي والذي يمثل أحد الخيارات التي تسعى الى تحقيقها فضلاً عن تعزيز التعاون والتنسيق المشترك مع محيطها الاقليمي بما يخدم تحقيق مستوى عالي من الامن والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط، وعليه يمكن القول ان البعد الامني لاستراتيجية تركيا تقوم على مرتكزين اساسيين وهما:

1- الدخول في الاحلاف العسكرية (حلف الناتو):

يعد انضمام تركيا لحلف الناتو أحد الاولويات التي تبنتها سياسة تركيا الخارجية كما وان انضمامها يعد بمثابة خط الصد الاول ضد التوغل السوفيتي في منطقة الشرق الاوسط الى جانب الدول الأوروبية نتيجة لما تمتلكه من موقع استراتيجي متميز وجيش قوي هذا ما فسح المجال امام تركيا للسيطرة على منطقتين البسفور والدردنيل كون هاتين المنطقتين تمثلان المعبر الرئيسي للتمدد الشيوعي عبر البحر المتوسط، وعليه فأن الاستراتيجية الدفاعية التركية ترى ان امن تركيا القومي لا يمكن ان يتحقق الا عبر البوابة الغربية وهذا ما دفعها للانضمام لحلف الناتو عام 1952، اذ يرى صانع القرار التركي ان انضمام تركيا للأحلاف العسكرية منحها حق الشرعية في التداخل في العديد من القضايا التي تمس امن المنطقة (مكافحة الارهاب، الاستقرار الامني الاقليمي) (قدورة، 2014، 4).

لذلك فان انضمام تركيا لحلف الناتو يتضمن اهداف عدة أهمها: (محمد، 2022، 81).

أ- ان الدخول في احلاف عسكرية يعد امراً ضرورياً لإعادة التوازن الاقليمي والدولي في العالم في ظل التهديدات والمخاطر التي قد تتعرض لها مما دفعها للانضمام لحلف الناتو الذي يعد اكثر الاحلاف فاعلية خصوصاً في بناء الاستراتيجية الدفاعية الشاملة وعملية تطويرها بما يتلائم مع توازنات سياسة الاحلاف العسكرية.

ب- زيادة قدراتها العسكرية: تعد مسألة التسلح أحد أهم الوسائل الدفاعية في الاستراتيجية التركية نتيجة التنافس والصراع الذي انعكس على ميزان القوى في منطقة الشرق الاوسط، الامر الذي دفع تركيا للانضمام لهذا التحالف لغرض تعزيز التعاون المشترك مع الدول الأوروبية والغربية من اجل تطوير معداتها العسكرية خصوصاً في مجالي التسلح والتصنيع العسكري واعادة تطوير برامجها الدفاعية بما يخدم مصالحها واهدافها في المنطقة (ابو سعدة، 2018، 8).

2- انشاء القواعد العسكرية التركية: تُعد القواعد العسكرية التركية أحد أهم الأهداف الاستراتيجية لأنقرة، إذ تمثل وسيلة رئيسة لفرض النفوذ الإقليمي وتعزيز القدرات الدفاعية والهجومية. وتؤمن تركيا بأن إنشاء هذه القواعد يسهم في مواجهة التهديدات والمخاطر كخطوة استباقية لحماية أمنها القومي، ويستند بناؤها أساسًا إلى العلاقات الثنائية مع الدول المضيفة وفق اتفاقيات محددة.

من أبرز هذه القواعد، قاعدة بعشيقة في شمال العراق، وقاعدة مدينة الباب في سوريا، إضافة إلى قواعد خارجية فاعلة مثل القاعدة التركية في الصومال التي تُعد من أهم القواعد في الشرق الأوسط، إذ تضطلع بدور الوسيط في حل الأزمات الداخلية وتقديم الدعم اللوجستي والتدريبي. أما القاعدة التركية في قطر فتمثل ركيزة أساسية في الخليج العربي، إذ تعزز الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين من خلال التعاون العسكري والصناعي والتكنولوجي، ما يعكس اتساع الدور التركي إقليميًا على المستويات العسكرية والسياسية والاقتصادية. (العوفي، 2017).

اما بالنسبة للمحدد العسكري فيشكل أحد أهم المحددات للمكانة الدولية حيث أن القوة العسكرية والتفوق العسكري يمكن الدولة من قدرة الدفاع عن ارضها ضد أي تهديد سواء كان داخلي ام خارجي فضلاً عن كونها أحد أدوات ضبط الاستقرار الداخلي للدولة (الخيري، 2014، 136)، حيث تشكل القوات المسلحة التركية ثاني اكبر جيش في العالم بعد الولايات المتحددة الأمريكية بالنسبة لحلف الناتو ويشكل ثامن جيش على مستوى العالم من ناحية عدد المسلحين الذي فاق في عدده الجيش الفرنسي والبريطاني(محمد، 2022، 52)، بالإضافة لامتلاكها العديد من تشكيلات القوات المسلحة والتي يمكن تصنيفها الى ثلاث تشكيلات كالاتي:

1- القوات المسلحة البرية: وتعد أحد أهم التشكيلات المسلحة التركية وتضمن 670 الف جندي و420 الف جندي مشاة اضافة للقوات الخاصة وقوات الرد السريع والذي بلغ عددها ما يقارب 77 الف وما يقارب 250,000 قوات الدرك ويتم توزيع القوات البريه وفقا للاتي:

أ- الجيش الاول: الذي يتمركز في الجانب الاوروبي من تركيا وتخضع قيادته المركزية في اسطنبول وله مهام عدة منها حماية المضائق (البسفور، الدردنيل، شبه جزيره كوجالي).

ب- الجيش الثاني: والذي يتمركز في منطقة جنوب شرق منطقة الاناضول ومقر قيادته في مدينة مالطا ومهامه حماية الحدود مع كل من العراق، سوريا، ايران وحماية الامن القومي التركي.

ج- الجيش الثالث: والملقب بالجيش الايجي والذي يتمركز في منطقة ازمير، وتم انشاء هذا الجيش نتيجة النزاعات المستمرة بين تركيا واليونان على جزيره قبرص ومهامه حفظ الامن والسلاح في مدينه قبرص.

د- الجيش الرابع: والذي يتمركز في اذربيجان ومن مهامه حماية الحدود مع كل من جورجيا وارمينيا(باكير، 2010، 32).

2-القوات المسلحة الجوية: والتي تم تأسيسها عام 1911 حيث وصل عدد الطائرات الجوية 900 طائرة منها هجومية واخرى طائرات نقل عسكري وطائرات مقاتلة بالإضافة الى الطائرات المسيرة ، ومن ابرز القواعد الجوية قاعدة إنجرليك وقاعدة انقره وقاعدة ازمير وسيلفلي(مصري، 2015)، حيث ان الحكومة التركية عززت تعاونها في مجال التعاون الامني من خلال أبرام عدة اتفاقيات مشتركة بينها وبين الولايات المتحددة الأمريكية في مجال التعاون والتطوير العسكري ومكافحة الارهاب لكونها أحد الاعضاء المنظمة لحلف الناتو الذي يلعب دوراً مهماً في تقديم الدعم والمساندة لتركيا واعطائها حق الشرعية القانونية لأقامة المناورات العسكرية والتي تضم (المقاتلات، طائرات من دون طيار، منظومة الدفاع الجوي)، كما ترتبط مع الولايات المتحدة الأمريكية بالعديد من المشاريع و أهمها المشروع المشترك لبناء المقاتلة 35f والتي تعد الاغلى والأحدث على مستوى العالم وكذلك الصفقات التي تضمنت شراء 155 طائره من هذا النوع(زانوتي، 2012، 42).

3-القوات المسلحة البحرية: تعد أحد أهم القوات المسلحة التركية والتي تحتل المرتبة 22 عالمياً من ناحيه القدرات والامكانيات والتسليح، وتتمركز القوات المسلحة البحرية على اربع محاور جغرافية (منطقة البحر الاسود، منطقة بحر ايجة، منطقة البحر المتوسط، منطقة المضايق) ومن أهم القواعد المسلحة البحرية تتمثل بقاعدة الإسكندرية وقاعدة سينوب (صيدلي وعزمي، 2016).

المطلب الثاني:

الدور الاقليمي التركي تجاه منطقة الشرق الأوسط:

تعد تركيا أحد اهم المحاور التي تؤدي دوراً واضحاً في بيئتها الإقليمية خصوصاً في تحديد نمط علاقاتها الخارجية بما يتوافق مع توجهاتها وطموحاتها الاستراتيجية، وهذا ما جعل تركيا تعيد صياغة سياستها الخارجية فبعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا عام 2002 والذي تزامن مع العديد من المتغيرات والتحولات الإقليمية التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط بكونها البيئة الاكثر تأثيراً على تركيا في رسم تطلعاتها المستقبلية، اذ تمكنت من توظيف جميع مقوماتها الجيوسياسية في بناء منظومة استراتيجية شاملة تستهدف تحقيق المصالح والاهداف التركية في المنطقة، لذلك فان المحافظة على دورها الاقليمي في الشرق الاوسط يتطلب

من تركيا قيام توازن استراتيجي بحكم علاقاتها مع دول المنطقة وذلك من خلال وضع رؤية استراتيجية تتناسب مع حجم امكانياتها وقدرتها الجيوسياسية في المنطقة(عوني ونجم، 2017، 3).

ويمكن تجسيد العلاقات التركية مع دول الشرق الاوسط على النحو التالي:

اولاً: سوريا:

لقد شهدت العلاقات التركية_ السورية في السنوات السابقة حالة من التوتر بسبب الخلافات والتحديات التي شهدتها المنطقة والتي تضمنت اسباب عدة أهمها التقارب الجيوسياسي بين البلدين وكذلك التدخل التركي في الشأن السوري والذي تضمن ظم تركيا للواء الإسكندرون وسياسة تركيا المائية اتجاهها وكذلك قضية الاكراد والتواجد التركي في سوريا ودورها في مكافحة الارهاب، فمنذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا سعت الحكومة التركيا لإعادة توطيد العلاقة مع الجانب السوري، والتي تشكل أحدى القوى المؤثرة في المدرك الاستراتيجي التركي، اذا نجحت تركيا في عقد عدة مذكرات تفاهم مشتركة مع الجانب السوري ومنها اتفاقية تأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي والذي تضمن فتح الحدود بين البلدين والتي تعد خطوة جوهرية في أعادة العلاقات بينهما وعلى كافه المستويات (الاقتصادية، السياسية، العسكرية)، اذ ترى تركيا ان سوريا تمثل البوابة الخلفية لها في تحقيق المصالح والاهداف بالمقابل تسعى الحكومة السورية الى تعزيز التعاون المشترك مع تركيا بوصفها لاعباً اقليمياً لا يستهان به وكذلك أحد المحاور المؤثرة في أعادة التوازنات الإقليمية في المنطقة(تركماني، 2009).

ففي السابق كانت الاستراتيجية التركية تجاه سوريا في عهد النظام السابق (بشار الاسد) تقوم باتجاهين الاول ما يسمى بمرحلة الانفتاح والتي سعت فيها تركيا لان تكون أحد الاطراف المهمة في جعل سياسة سوريا الخارجية منفتحة على محيطها الاقليمي وكذلك تدخلها في اجراء بعض الاصلاحات التي تهدف الى حل المشكلات الداخلية اما اتجاه الثاني والذي يتضمن الدعم التركي المتواصل للمعارضة السورية فهي تمثل أحد أهم قواعد المعارضة السورية ضد نظام بشار الاسد فضلاً عن دورها في مكافحة الارهاب في سوريا وذلك من خلال عدة عمليات عسكرية قامت بها ومنها عملية غصن الزيتون عام 2018 وعملية نبع السلام 2019 التي استهدفت المجاميع الإرهابية(داعش، p.kk) شمال سوريا ودورها في ملف اللاجئين السوريين وكيفية ترحيلهم، كما ان العمليات العسكرية التي قامت بها تركيا جاءت تحت شعار حق الدفاع عن النفس والذي نص عليه ميثاق الامم المتحددة والذي يهدف الى دور الدول في مكافحة الارهاب والتي تشكل خطراً على الامن القومي للدول، وهذا ما عملت فيه تركيا تجاه المجاميع الإرهابية (داعش، حزب العمال الكردستاني) حيث تمكنت تركيا من خلال عملياتها العسكرية من عودة ما يقارب 420 الف لاجئ سوري الى بلادهم بالتعاون مع القوات المسلحة السورية(عوض، 167-212).

بالإضافة لدعم تركيا المتواصل للمعارضة السورية (الدعم اللوجستي) حيث نجحت في تحرير العديد من مناطق شمال سوريا واعادة اللاجئين وذلك بعد مواجهات عسكرية عدة مع قوات النظام السابق المدعوم من ايران وروسيا، ففي السابع والعشرين من نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2024 قامت تركيا بأطلاق ثلاث عمليات عسكرية استهدفت اسقاط النظام السوري السابق والتي جاءت تحت مسمى درع العدوان بقيادة هيئة تحرير الشام والفصائل المسلحة السورية التابعة لها، اما العملية الثانية والتي سميت بفجر الحرية والتي قادها الجيش الوطني السوري والفصائل التابعة لها، اما الثالثة فكانت تحت عنوان(امل العائدين) والتي قادتها مؤسسة الدفاع الوطني السوري(الخوذ البيضاء) والتي تلقت دعمها من الحكومة التركية، وبعد تولي الرئيس السوري احمد الشرع السلطة في سوريا اصبحت سياسة تركيا الخارجية تتمحور حول الاهداف والمصالح المشتركة بين الطرفين، ويمكن تحديد اهم الاهداف الاستراتيجية التركية اتجاه سوريا بما يلي:

1- انهاء ملف اللاجئين السوريين والتي كانت في السابق تستخدم كورقه ضغط ومنافسة بين التيارات الحزبية السورية.

2- تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين خاصة في مجال أعادة الاعمار وإعادة بناء البنى التحتية، فضلاً عن تعزيز برامج التنمية المستدامة بين البلدين.

3- تعزيز التعاون والتنسيق الامني بين البلدين وذلك من خلال اعادة هيكلية الأجهزة الأمنية السورية من جهة ومواجهه الجماعات الإرهابية بما فيها الحركات الانشقاقية الكردية وحزب العمال الكردستاني (p.k.k) من جهة اخرى.

4-تعزيز التعاون في مجال أمن الطاقة خصوصاً في ملف الغاز الطبيعي شرق المتوسط وذلك من خلال ترسيم الحدود البحرية والتنقيب عن الغاز الطبيعي في المناطق الاقتصادية الخالصة.

5- تعزيز التعاون المشترك بين الطرفين وعلى كافة المستويات (السياسية، الأمنية، العسكرية، الاقتصادية) ووفقاً للاتفاقية الثنائية بين البلدين والتي تهدف لتحقيق المصالح والاهداف لكلا الطرفين.

وعليه يمكن القول ان مصالح تركيا الاستراتيجية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمصالح الاستراتيجية السورية لذلك فهي حريصة على تعزيز مكانتها ونفوذها في سوريا الجديدة من اجل تحقيق امن واستقرار البلدين كون سوريا أحد الحلفاء والقوى المؤثرة في منطقة الشرق الاوسط والتي لها مستقبل مهم في اعادة التوازنات الإقليمية في المنطقة(مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، 2025).

ثانياً: العراق:

يحتل العراق أهمية قصوى في المدرك الاستراتيجي التركي وذلك لما يتمتع به من موقع جغرافي وجيوسياسي مهم والذي يحد تركيا من الشمال، كما وان تركيا تعد العراق أحد أهم المحاور الأمنية بالنسبة لها نتيجة التقارب الجيوسياسي بينهما وهذا ما يفرض على تركيا الاهتمام بالقضايا الاقليمية المحيطة بها والتي تعد البعض منها مصدراً لتهديد امنها القومي من جانب وطموح تركيا في تعزيز نفوذها في المنطقة من جانب اخر، لذا يمكن القول ان التوجه الاستراتيجي التركي تجاه العراق اتخذ ابعاداً عدة منها الثابت والمتغير في تحقيق مكاسبها ومصالحها الاقتصادية، وفق رؤية استراتيجية واضحة الملامح وواسعة الافاق التي تهدف الافادة من الوضع الحالي في العراق، خصوصاً وان العراق يعيش حالة من عدم الاستقرار الاقليمي مما اسهم في اعادة التوازنات في البيئة الاقليمية، كما وتبدي تركيا اهتماماً واضحاً بالشأن العراقي ووفق للاعتبارات عدة أهمها الموقع الجيوسياسي الذي يتمتع به العراق بالإضافة لارتباطها مع العراق بعلاقات تاريخية وثقافية اثرت بشكل مباشر في رسم سياسة تركيا الخارجية تجاه العراق، لاسيما وان تركيا تمتلك موقعاً استراتيجياً مهماً في ظل بيئة اقليمية تتصف بعدم الاستقرار (حسنين، 2015، 2015، 137-138)، فضلاً عن ارتباطهما مع العراق بعدة قضايا أهمها ملف المياه وكذلك ملف الارهاب فهي تسعى الى تلافي المشاكل وتعزيز وتفعيل الدور الدبلوماسي وتبني سياسة الحوار بين الطرفين بالإضافة الى تعزيز التبادل التجاري بين البلدين، حيث بلغت قيمه التبادل التجاري بينهما ما يقارب 17 مليار دولار بحلول عام 2020 الامر الذي سينعكس سلباً على ايران كونها أحد القوى الاقليمية التي لها نفوذ واسع في العراق وعلى كافه المستويات وأهمها السياسية(عوض، 224)، وعلى الصعيد الامني فترى تركيا ان حزب العمال الكردستاني في العراق يشكل خطراً وتهديداً امام مصالحها الاستراتيجية وكذلك امنها القومي، الامر الذي دفع بتركيا من توظيف قوتها الصلبة في مواجهه التهديدات بالإضافة الى قيامها بعدة عمليات عسكريه تضمنت توجيه ضربات عسكريه ضد مقرات منظمة (p.k.k)، وعليه فان القوة الصلبة التركية تشكل أحد ادوات سياستها الخارجية تجاه العراق بالإضافة لكونها أحد عوامل التوازن الجيو أمني في منطقة الشرق الاوسط(باكير،2019، 18)، ففي عام 2024 ابرمت تركيا مذكره تفاهم امنية مشتركة مع الجانب العراقي تضمنت عدة اهداف استراتيجية منها:

- تعزيز التعاون المشترك بين الطرفين خصوصا في مجال مكافحة الارهاب (داعش، p.kk).
- تقليص الوجود العسكري التركي في شمال العراق.
- مواجهة التهديدات الإرهابية وذلك من خلال تعزيز التعاون والتنسيق العسكري والاستخباراتي بين الطرفين وتامين الحدود المشتركة.
- مكافحة المخدرات والهجرة غير الشرعية وكذلك الجريمة المنظمة والتي تمس بأمن واستقرار البلدين.
- تعزيز التعاون بين البلدين في مجال التصنيع العسكري والتسليح (العراق وتركيا يوقعان مذكرة بالأحرف الاولى لمحاربة العمال، 2024).

وفي عام 2025 تمكنت الحكومة العراقية من تعزيز تعاونها الاستراتيجي مع تركيا وذلك من خلال الزيارات المتبادلة بين الطرفين واخرها زيارة الرئيس العراقي محمد شياع السوداني لتركيا في 5 مايو عام 2025 والتي اسفرت عن ابرام عشر مذكرات تفاهم وعلى كافه المستويات (الاقتصادية، العسكرية، الثقافية، التكنولوجية، السياسية، الأمنية) بالإضافة الى مشروع طريق التنمية والذي لعب دوراً مهماً في تعزيز التعاون بينهما خصوصاً وان العراق يشكل أحد الدول المؤثرة فيه والذي يعد أحد أهم المشاريع الاستراتيجية التي تبنتها الحكومة التركية والتي تربط الشرق الاوسط بأوروبا ويستهدف التعاون الاقتصادي والذي سيكون فيه العراق أحد البوابات الرئيسية لاستكمال هذا المشروع(العراق وتركيا يوقعان 10 مذكرات تفاهم، 2025)، وهذا ما سيعزز من دور تركيا الاقليمي في المنطقة من جهة وانفتاح السياسة الخارجية العراقية على محيطها الاقليمي من جهة الاخرى، وعليه فيمكن القول ان كلا البلدين يعملان على تعزيز وتوطيد العلاقة بينهما وذلك من خلال تجاوز الازمات والتحديات المشتركة بين الجانبين وبناء شراكات استراتيجية تستهدف تحقيق المصالح والاهداف لكلا البلدين فضلاً عن تعزيز الامن والاستقرار في المنطقة وذلك من خلال توظيف سياسة الاحتواء تجاه القضايا التي تمس مصالح البلدين(عبيد، 2015، 110).

ثالثاً: اسرائيل:

تعد تركيا من أهم الدول ذات الأهمية والتأثير في منطقة الشرق الاوسط الا ان توجهاتها نحو الدول الأوروبية اثر في دورها السياسي في المنطقة، اذ تمكنت من توظيف سياسة الموائمة في علاقتها مع دول الشرق الاوسط ودول الغرب ووفقاً لما تقتضيه مصالحها العليا، كما وقد اثر الانتعاش والتطور الاقتصادي وانفتاح سياستها الخارجية على الغرب والتداول السلمي للسلطة بين الاحزاب التركية على تعزيز دور ومكانة تركيا اقليمياً ودولياً، اذ تعد تركيا من اوائل الدول التي اعترفت بإسرائيل ومنذ تأسيسها عام 1948 حيث ارتبطت معها بعلاقات وروابط استراتيجية اقتصادية وعسكرية، وكان اول تعاون لهما في مجال الاقتصاد والاستثمار وصولاً لتوقيعهما مذكرة تفاهم أمنية وعسكرية عام 1990، الا ان هذه العلاقة اتصفت بالتذبذب بين فترة واخرى، فهي تلعب دور الوسيط في انهاء الصراع العربي _الاسرائيلي ودعم القضية الفلسطينية وإحلال السلام والاستقرار بين الجانبين، لذلك نجد ان دور الوساطة الذي قامت به تركيا عزز من دورها ونفوذها في منطقة الشرق الاوسط بالإضافة الى اعادة التوازن الاستراتيجي الاقليمي فيها، كما ان العلاقات التركية _الإسرائيلية اتخذت عدة ابعاد اثرت في ميزان القوى الاقليمي في الشرق الاوسط ((الحموز 2013، 12-15)، لذلك نجد تركيا تبحث عن شراكة استراتيجية مع اسرائيل بهدف ردع الحروب وليس اثارتها بالإضافة الى صنع السلام وتعزيز التعاون المشترك بينهما، كون اسرائيل تمثل أحدى القوى المتوسطية والمؤثرة في سياسة تركيا للأمن الطاقة، كما وانها تشكل محطة عبور للطاقة الى اوروبا عبر البحر المتوسط، وعليه فان العامل الاقتصادي يشكل المرتكز الاساسي في العلاقات التركية_ الإسرائيلية بالإضافة الى البعد الامني للبلدين، فتركيا اليوم وبإمكانياتها الاقتصادية والتكنولوجية تشكل ورقة الضغط على الجانب الاسرائيلي في تعزيز امنها القومي، كما ان اسرائيل تعي أهميه تركيا بالنسبة لأمنها القومي وذلك بسبب التقارب الجيوسياسي الذي ترتبط به مع تركيا، كما ان ضعف السوق الداخلي الاسرائيلي دفعها الى بناء علاقات تعاونية مشتركة تستهدف التكامل الاقتصادي وهذا ما سيحقق اهداف اقتصادية عدة لإسرائيل (الطاقة)(عجيل، 2015، 72-73).

ففي ظل سياسة تصفير المشكلات والطموح الذي تسعى اليه تركيا للعب دوراً اقليمياً مهماً في منطقة الشرق الاوسط خصوصاً فيما يخص مبادرات التسوية السلمية فان ذلك يتطلب منها اقامة علاقات جيدة مع جميع الاطراف ومنها اسرائيل، ووفقاً لمرتكزات السياسة الخارجية التركية فان تركيا تسعى الى تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية مع جميع القوى الاقليمية من جهة والموقف التركي الثابت ازاء القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني المضطهد من جهة اخرى، كما ان ممارسة اسرائيل للحروب الغير انسانية ضد الشعب الفلسطيني فان الموقف الرسمي الثابت لتركيا ومنذ تأسيس الحكومة التركية هو الوقوف مع الجانب الفلسطيني وانهاء النزاع العربي_ الاسرائيلي ووفقاً لقرار الامم المتحدة الذي يدعو الى حل الدولتين(ابو مطلق، 2011، 99)، وبالتأكيد يمكن القول ان حرب 7 اكتوبر 2023 على غزة غيرت بشكل واضح معادلة التوازن الاقليمي في المنطقة والتي انعكست على طبيعة

العلاقات التركية _الإسرائيلية ويرجع السبب في ذلك موقف تركيا الايجابي تجاه الشعب الفلسطيني فضلاً عن استنكارها لكل العمليات الإرهابية التي قام بها الاحتلال الاسرائيلي تجاه قطاع غزة المحتل وكذلك الانتهاكات الغير الإنسانية بحق اهالي غزة، اذ دعت تركيا لاتخاذ خطوات استراتيجية اكثر صرامة وكذلك دعوتها الى وقف اطلاق النار (اوغلو، 2023)، حيث ان الدعم المستمر لحركة حماس اثر على العلاقات بين الجانبين، والتي تعدها اسرائيل حركة ارهابية كما هو الحال مع الولايات المتحددة الأمريكية الا ان تركيا تعداها حركة مقاومة ودفاع عن الاراضي الفلسطينية، اذا التقى الرئيس التركي رجب طيب اردوغان رئيس حركة حماس اسماعيل هنية عام 2023 والذي اكد فيها على رفض التطبيع وتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية وكذلك دمج حركة فتح مع حركة حماس في الوقوف بوجه العدوان الاسرائيلي الغاشم وانهاء الحصار والعدوان المستمر ضد اهالي غزة (عوض، 167-212).

فبعد أحداث 7 اكتوبر عام 2024 تغيرت معادلة التوازن الاقليمي في الشرق الاوسط اذ تمكنت اسرائيل من شن هجمات متعددة ضد فصائل المقاومة المدعومة من ايران وتصفية العديد من القيادات التابعة لحركة حماس ومنهم اسماعيل هنية القائد العام للحركة ونائبه صالح العاروري الذي تم اغتياله في ايران وكذلك اغتيال يحيى السنوار الامين العام لحركة حماس وأحد أهم القيادات فيها اثر غارة جوية إسرائيلية في قطاع غزة المحتل، ولم تكن هذه الاغتيالات الاولى من نوعها فقد سبقتها تصفيه عدة قيادات تابعة لحركة حماس بالإضافة الى عمليات الاغتيالات التي نالت شخصيات تابعة لحزب الله المدعومة من ايران وعلى راسهم القائد العام لحزب الله في لبنان (حسن نصر الله) الذي عدته اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية بانه أحد المنظمات الإرهابية والتي اضرت بمصالح اسرائيل. اتاح موقع دونات عربي 21(https://2u.pw/Bu3H9)، فعلى الرغم من كون اسرائيل تشكل قوة اقليمية في منطقة الشرق الاوسط نتيجة لما تمتلكه من مقومات وامكانيات جيوسياسية (سياسية، اقتصادية، عسكرية، تكنولوجية) الا أنها لا تزال تفتقد للعديد من العوامل الجوهرية وهذا ما دفع بالقوى الاقليمية ومنها تركيا الى تحجيم الدور الاسرائيلي في المنطقة مما جعلها في صراع دائم مع العرب وغير العرب ومنها تركيا(ابو شفيع، 2023، 115-116).

رابعاً: مصر:

تشغل العلاقات التركية _المصرية أهميه كبيرة في السياسة الاقليمية ونقطة محورية في جوهر السياسة الخارجية لما تمتلكهُ الدولتين من موقع استراتيجي مهم وحجماً هائلاً من الموارد الطبيعية والبشرية فضلاً عن تطوير كلأهما لقدراتهم العسكرية والاقتصادية، كما ان للعامل الايديولوجي والسياسي دوراً مهماً في تحديد نمط العلاقة بينهما والتي اتخذت ابعاداً عدة منها تنافسية واخرى تعاونية(ابراهيم، 213، 343)، حيث ان شكل العلاقة ارتبط بالعديد من القضايا أهمها غاز شرق البحر المتوسط وما تلعبهُ مصر من دوراً ومحورياً ومهماً في سياسة أمن الطاقة كونها أحد أهم الدول المتوسطية المؤثرة في تحقيق المصالح والاهداف التركية في المنطقة، اذ شهدت العلاقات التركية المصرية تحولات عديدة في قضايا عدة أهمها مسألة شرق المتوسط وتحديد الجرف القاري لكلا الدولتين وكذلك مسألة التنقيب عن الغاز الطبيعي والذي تعده مصر أحد التحديات التي تشكل تهديداً لأمنها القومي، ويعد المحدد الاقتصادي أحد أهم المحددات التي تحكم العلاقة بين الجانبين حيث تم ابرام العديد من الاتفاقيات وأهمها اتفاقية التجارة الحرة والتي تم تفعيلها في اذار عام 2007 وتعد هذه الاتفاقية من أهم الاتفاقيات التي عززت من التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين الطرفين وتضمنت انشاء مشاريع استثمارية في الاسواق المصرية اذ وصل معدل الاستثمارات التركية الى ما يقارب 5 مليار دولار بحلول عام 2013 ومعدل 15 مليار دولار بحلول عام 2015، الامر الذي عزز من توطيد العلاقة بينهما خصوصاً في الجوانب الاقتصادية والجوانب التجارية (العبيدي، 2019، 59-65).

كما قد تخللت هذه العلاقة العديد من الزيارات المتبادلة وتعزيز العمق الاستراتيجي بين البلدين، ففي عام 2021 اعلن وزير الخارجية التركي عن مبادرة دبلوماسية تركية_ مصريه تضمنت تعزيز التعاون بينهما وعلى كافة المستويات (العسكرية، الاقتصادية، السياسية، التكنولوجية)، وفي عام 2023 اعلن وزير الخارجية المصرية سامح شكري عن اول زياره تضمنت التنسيق

والعمل المشترك في قضايا عدة ومنها امن الطاقة وفتح الابواب امام مسار تعزيز الشراكات الاستراتيجية بين الطرفين، ومما لا شك فيه فان سياسة كلا البلدين تقوم على سياسة خارجيه برغماتية متوازنة تستهدف تحقيق المصالح وتصفير المشكلات بالإضافة الى احترام سيادة البلدين وعدم خرق امنها القومي وعدم الانخراط في نزاع وصراع من شأنه ان يؤدي الى توتر العلاقة بينهما ويهدد مصالحهما واهدافهما الاستراتيجية في المنطقة، بالتالي فان تركيا تسعى الى لعب دور مهم وفعال في منطقة الشرق الاوسط من شأنه ان يعزز من مكانة وأهمية دور تركيا في المنطقة، وعلى الرغم من التعاون المشترك بين الطرفين الا ان هنالك عدة تقاطعات ادت الى توتر العلاقة بينهما وأهمها قضية الاخوان المسلمين والتي جعلت شكل العلاقة يأخذ بعداً تصارعياً، حيث تشكل قضية الاخوان المسلمين نقطة خلافية بين مصر وتركيا كون الحكومة التركية داعمة ومؤيدة لهذا التنظيم وان اكثر جماعات الاخوان المسلمين قانطين على الاراضي التركية الامر الذي زاد من حدة التوتر بينهما. متاح على المرصد المصري (https://marsad.ecss.com.eg/80802/).

خامسا: ليبيا:

تعد ليبيا أحد الدول التي احتلت مكانة مهمة ومؤثرة في الاستراتيجية التركية، فبعد أحداث ثورات الربيع العربي وتغيير الأنظمة السياسية في العديد من الدول ومنها ليبيا تمكنت تركيا من استيعاب ردات الفعل على التغيير الحاصل في الأنظمة السياسية، حيث تضمنت اولويات سياستها الخارجية اهداف عدة أهمها التوسع في المنطقة واعادة هيكلة توازناتهُ بما يتوافق مع مصالحها المنشودة كونها أحد أهم الاقطاب الرئيسية في النظام الاقليمي الجديد، والتي تمكنت من فرض نفوذها وهيمنتها كونها قوة اقليمية مؤثرة في رسم السياسات والاهداف في منطقة الشرق الاوسط ، بالإضافة الى اعادة ترتيب اوراقها بما يتوافق مع دوافعها الاستراتيجية ومدى تفاعلها مع الواقع الجديد الذي فرض على المنطقة، فهي تعد أحد الدول التي وضعت استراتيجيات وسياسات عدة تقوم على مبدأ توظيف القوة الذكية الامر الذي جعلها لأن تكون أحدى القوى الاقليمية المحركة والمؤثرة في ميزان القوى الاقليمي (جبور، 2019، 278)، اذ تعد تركيا أحدى الفواعل الرئيسية في الازمة الليبية ولم يكن دورها مقتصراً في محاولة ايجاد حل سلمي وسياسي لحل الازمة بل تجاوز هذا الدور ليصل الى التدخل في ليبيا وفرض النفوذ والسيطرة، حيث أيدت الحكومة التركية ومنذ بداية الازمة دعمها المستمر لحكومة الوفاق الوطني بقيادة (فايز السراج) (صبرينه وحكيم، 2021، 336)، أذ نجد الدور التركي في ليبيا تنامى بشكل كبير خصوصاً بعد قرار التدخل العسكري في ليبيا ويعد أحد أهم القرارات التي اقرها البرلمان التركي والذي جعل تركيا طرفاً مهماً في تشكيل الحكومة الليبية بالإضافة الى توسيع نفوذها الجيوسياسي في المنطقة بهدف حماية مصالحها واهدافها الاستراتيجية كون ليبيا تشكل أحد أهم الدول ذات التقارب الجغرافي مع تركيا وبالتالي فان تركيا تحاول حماية امنها القومي وهذا لا يتم الا بوجود علاقات تعاونية مع دول جوارها الجغرافي ومنها ليبيا(عدوان،2020، 657).

ويعد العامل العسكري أحد أهم المحددات في التدخل التركي في ليبيا حيث شكل هذا التداخل ومنذ عام 2020 الحدث الاكثر جدلاً في الداخل الليبي من جهة والدعم المقدم للحكومة المؤقتة بقيادة السراج من جهة اخرى، اذ ارتبط التدخل التركي في ليبيا بعدة اهداف والمتمثلة بما يلي:

1- الاهداف الاقتصادية والطاقوية:

يعد العامل الاقتصادي أحد أهم العوامل المؤثرة في التوجهات الاستراتيجية التركية، فمنذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا عام 2002 عملت تركيا على تعزيز قدراتها الاقتصادية وأحداث عملية تنمية مستدامة شاملة للبنى التحتية، اذ يعد العامل الاقتصادي احد محركات اهداف سياستها الخارجية وكذلك الداخلية بالإضافة انه يعد أحد اهم اسباب التواجد التركي في ليبيا، وذلك لان تركيا تمتلك مصالح مشتركة بين الطرفين واهمها ما يخص مجال الطاقة، الأمر الذي دفعها لأبرام العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتي من شأنها ان تعزز التعاون بين البلدين ومنها ما يخص مجال البناء والاستثمار التركي في ليبيا، ففي عام 2018 اطلقت الحكومة التركية العديد من المشاريع الاستراتيجية بين الطرفين والتي بلغت قيمتها حوالي ما يقارب 2.3 مليار دولار

بالإضافة الى المشاريع الاستثمارية والطاقوية. متاح على مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية (https://2u.pw/fOqGU)، كما وتعد مسألة الغاز الطبيعي في منطقة الشرق المتوسط أحد أهم الاسباب التي دفعت بالتعاون التركي الليبي خصوصاً بعدما اعلنت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية usos سنه 2010 عن اكتشاف مخزون كبير من الطاقة (الغاز الطبيعي، والنفط) الامر الذي عزز من التقارب التركي الليبي في منطقة البحر المتوسط بالإضافة الى ابراز دور واهمية تركيا في المنطقة وحماية مصالحها واهادفها المنشودة، الامر الذي دفع بتركيا الى ايجاد توازن اقليمي جديد يضم مسألة أمن الطاقة وكيفية تأمينها خصوصاً وأن ليبيا تحظى بموقع جيوسياسي مهم الذي يربط الثلاث قارات (اسيا، افريقيا، اوروبا) بالإضافة الى امتلاكها موارد طبيعية هائلة مكنتها من تعزيز التعاون الاقتصادي مع تركيا وفتح افاق جديدة للتعاون تضمنت الاستثمارات والتبادل التجاري وهذا ما سيسهم في تحقيق التكامل الاقتصادي لدى البلدين وزيادة الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة(الرحمن، 2024، 13).

2- الاهداف العسكرية والأمنية:

تهدف تركيا الى ايجاد غطاء قانوني وشرعي لتواجدها العسكري في ليبيا، ففي عام 2019 تمكنت الحكومة التركية من ابرام مذكرة تفاهم مشتركه مع ليبيا بقيادة حكومة الوفاق الوطني والتي تضمنت التعاون في عدة مجالات أهمها الأمنية والاقتصادية فمن الناحية الأمنية فقد نصت المذكرة على عدة بنود أهمها تطوير مجالات التدريب العسكري وكذلك توفير الدعم العسكري والجوي والبحري الليبي وبناءاً على الطلب المقدم من حكومة السراج بالإضافة الى الدعم اللوجستي المقدم من الحكومة التركية ودعم المقاتلين السوريين المتواجدين في ليبيا، حيث استطاعت تركيا من نقل وترحيل عدد كبير من المقاتلين السوريين الى ليبيا لدعم الحكومة المؤقتة (حكومة الوفاق الوطني)، اما المذكرات الاخرى فقد نصت على تعزيز التعاون الاقتصادي خصوصاً في مجال الطاقة وتحديد الجرف القاري لكون البلدان مطلان على أهم المناطق الحيوية المتمثلة بمنطقة البحر المتوسط والتي تشكل أهمية كبيرة في المدرك الاستراتيجي التركي بالإضافة لكونها أحد المناطق التي تشكل تهديداً لأمنها القومي نتيجة لتعدد النزاعات فيها (قبرص، مصر اليونان، اسرائيل) وهذا ما جعل تركيا تعتمد على سياسة برغماتية في رسم اهداف سياستها الخارجية والتي التي تسعى فيها الى اقامة علاقات تعاونية مع دول الشرق الاوسط وخلق تحالفات جديدة تسهم في تعزيز الدور والنفوذ التركي في المنطقة. مصدر متاح على موقع المركز الديمقراطي العربي: (https://democraticac.de/?p=97857).

وعليه فيمكن القول ان التواجد التركي في ليبيا ما هو الا بدافع جيوسياسي قائم على اساس تحقيق الاهداف والمصالح، كما يعد هذا التوجه بمثابة خطوة استباقية لحل النزاعات في ليبيا وكذلك خطوة وقائية امام تحركات دول البحر المتوسط (مصر ، اليونان، قبرص) الداعمة لقوات (خليفه حفتر) المعارضة لحكومة الوفاق الوطني، اذ نجدها تحاول ايجاد تسوية سياسية من شانها ان تعزز مكانتها ونفوذها في المنطقة، فضلاً عن مواجهه المخاطر والتهديدات التي تمس الامن القومي لكل البلدين (عدلان، 2022، 110-111).

كما ويرى الباحث أن الحكومة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية ومنذ توليها السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢ تسعى الى وضع استراتيجية متكاملة تستهدف تعزيز دورها الاقليمي في المنطقة، وبالرغم من المتغيرات والتحولات الجيوسياسية التي تشهدها القوى الاقليمية ألا أن الدور التركي واضحا في أعادة رسم خريطة لتوازن القوى في المنطقة بما ينسجم مع طموحاتها واهدافها الاستراتيجية العليا، أذ لا يمكن تحقيق توازن إقليمي مالم يكن هنالك تكافؤ بين مكتسبات القوة والقدرة على توظيفها وهذا ما عملت به تركيا من خلال توظيف قوتها الذكية (الناعمة، الصلبة) في أعادة التوازن الاقليمي في المنطقة

المبحث الثالث:

مستقبل التوجه الاستراتيجي التركي تجاه منطقة الشرق الأوسط:

ان التحولات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط برمتها بعد العام 2011 كان لها دوراً واضحاً ومؤثراً في سياسة تركيا الخارجية حيث شهدت السياسة الخارجية التركية عدة تغييرات تجاه دول الشرق الاوسط ومن بينها دول الجوار الجغرافي(سوريا، العراق، مصر ، ليبيا، اسرائيل)، اذ تمكنت من توظيف قوتها الذكية في توجهات سياستها الخارجية ومواجهه التحديات الجديدة التي

طرأت عليها(تغيير الأنظمة السياسية، الارهاب، امن الطاقة، الهجرة غير الشرعية) ومع ذلك فكان للسياسة التركية دوراً مهماً في توسيع نطاقها الاقليمي في المنطقة وتعزيز علاقاتها التعاونية مع العديد من البلدان من خلال عقد العديد من الاتفاقيات وعلى كافه المستويات(الاقتصادية، الأمنية، السياسية، التكنولوجية) بما يخدم اهدافها ومصالحها الاستراتيجية في المنطقة وفق رؤية استراتيجية تهدف الى تعزيز التعاون الاقليمي في المستقبل لتحقيق الامن والاستقرار من جهة وأحداث قفزات تنموية في كافة المجالات والتي من شأنها ان تعزز دور ومكانة تركيا الاقليمية من جهة اخرى (سلمان، 2025، 66)، ففي اطار اعادة التوازن الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط ركزت تركيا بفضل موقعها وأهميتها الجيوسياسية في المنطقة على تدعيم مصادر قوتها الناعمة والتي تضمنت سياسة الحوار والتواصل والانفتاح على محيطها الاقليمي بالإضافة الى تعزيز الهوية العثمانية في علاقتها مع دول المنطقة وهذا لا يعني اهمالها للقوة الصلبة وانما اصبحت رؤيتها قائمة على التوازن الاستراتيجي والتي عزز من دور تركيا اقليمياً(عبد الرحيم، 2019، 204)، خصوصاً وان تركيا تمكنت من قلب معادلة التوازن الاستراتيجي في المنطقة مستفيدة من تلك التغيرات الاقليمية التي طرأت على المنطقة، اذ حقق هذا التوازن نجاحاً مشهوداً وذلك من خلال الحفاظ على الاستقرار الداخلي التركي وتعزيز العلاقات مع القوى الدولية ذات التأثير المباشر على منطقة الشرق الاوسط (الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا) فضلاً عن خلق بيئة امنة تتمكن من خلالها من تحقيق مصالحها الاستراتيجية ،وعليه يمكن تحديد أهم السيناريوهات المؤثرة في التوازن الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط والمتمثلة بما يلي:

المطلب الأول:

سيناريو تنامي الدور التركي:

ويقوم هذا السيناريو على فرضية مفادها ان الامكانيات والمقومات الاستراتيجية التركية لها دوراً كبيراً في تعزيز النفوذ التركي في منطقة الشرق الاوسط مما جعلها أحد القوى الاقليمية المؤثرة في محيطها الاقليمي، اذا اعتمدت تركيا في رسم سياساتها الخارجية على التركيز على اعادة التوازن الاقليمي بما يخدم مصالحها الامر الذي سيفسح لها افاق دولية تزيد من نفوذها ومكانتها وعلى الصعيدين الاقليمي والدولي، ويمكن تجسيده من خلال الدور المهم والفعال في قضايا الشرق الاوسط (صفرة، 2016، 14-15)، ويمثل هذا السيناريو أحد الاحتمالات والتي تضمن استمرار التواجد التركي في منطقة الشرق الاوسط، حيث ان الواقع الاقليمي يفرض على تركيا ممارسة دوراً فعالاً لتعزيز مكانتها الدولية(علوان، 2024، 453)، اذ يمكن القول ان الاستراتيجية التركية تقوم على مبدأ التوازن في سياستها الخارجية فهي تجمع الادوات الدبلوماسية والعسكرية لتحقيق اهدافها الاقليمية في ضوء المتغيرات التي طرأت على المنطقة، وهنالك عدة محفزات يمكن ان تعزز من تحقيق هذا السيناريو والمتمثلة بما يلي: (عبد الفضيل، 202، 559).

- طموح تركيا في ان تكون مركزاً للتفاعلات الاقليمية في المستقبل.
- امتلاك تركيا لمقوماتها الاستراتيجية (الاقتصادية، العسكرية، الثقافية، التكنولوجية) الامر الذي سيحقق رغبتها في ان تصبح أحد القوى الدولية المؤثرة في المنطقة ولم تقتصر على كونها قوى اقليمية فاعلة فحسب.
- يُعد حزب العدالة والتنمية أحد النماذج الذي يقوم على البعدين الاسلامي _الديمقراطي والذي يشكل النموذج الأهم والاكثر تأثيراً في منطقة الشرق الاوسط.
- انفتاح سياستها الخارجية على محيطها الاقليمي سيعزز من دور ومكانة تركيا خصوصاً في القضايا التي تمس امن المنطقة.

ويرى صانع القرار التركي ان تركيا تتطلع نحو مزيداً من التقدم خصوصاً في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية والذي بدأ مهمته منذ عام 2002 في نقل تركيا عبر مراحل مهمة وجعلها فاعلاً اقليمياً ودولياً مؤثراً في السياسة الدولية وكذلك تفعيل الدور التركي في البيئة الاقليمية، حيث ان الاستقرار الداخلي السياسي والاقتصادي والتفوق في قدراتها الاستراتيجية مكنها من الظهور كأحد الفواعل الاقليمية الداعية للسلام الاقليمي في الشرق الاوسط (طريحي، 2022، 2).

ويمكن القول ان التوجه الاستراتيجي التركي لم يقتصر على البعد الامني فحسب بل ضم البعد الاقتصادي وما يحمله من سياسات واهداف تمكنت الحكومة التركية من تحقيقها كالانفتاح على الاسواق الخارجية وتحقيق التكامل الاقتصادي واحداث فقرات تنموية غير مسبوقة في مجالات عدة مما جعلها أحد الدول المؤثرة في السياسة الاقتصادية بالإضافة الى كونها لاعبا اساسيا في النظام الاقليمي الجديد والعمل بمبدأ التوازن في علاقتها مع الغرب من جانب وطموحها الاستراتيجي في الشرق الاوسط من جانب اخر، اذ عملت تركيا ووفق رؤية استراتيجية على أحداث اصلاحات شاملة انعكست ايجابياً على سياساتها الخارجية تجاه المنطقة الاقليمية(كارداش وسينكمان، 2024، 5-6)، اذ سعت الى اقامة العديد من المنتديات الاقليمية كمنظمة التعاون الاسلامي وكذلك مجلس التعاون الخليجي ودول شمال افريقيا كخطوة استباقية في تحقيق اهدافها ومصالحها في المنطقة، كما وقد حققت هذه المنتديات التي ضمت اكثر من 12 دولة عدة تعاونات مشتركة في العديد من المجالات (الاقتصادية، السياسية، العسكرية، الأمنية)، لذلك يمكن القول ان تعزيز التعاون الاقليمي جزءاً مهماً من الجهود المبذولة لإصلاح العلاقات مع القوى الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية وهي جزءاً من سياسة تركيا البرغماتية والتي تهدف الى كسر عزلتها الاقليمية والدولية (تشيفيك، 2024، 8)، وتستند سياسة تركيا الخارجية الى عدة ابعاد وتوجهات مرتبطة بعدة عوامل منها عوامل الدفع والجذب وهذا ما جعل حزب العدالة والتنمية يعزز مجالات تعاونه في منطقة الشرق الاوسط بما يحقق تطلعات المستقبلية (دالاكورا، 2021، 3)، لذلك يمكن القول ان العقيدة الجديدة لحزب العدالة والتنمية تؤمن بان هنالك نظام عالمي جديد متعدد الاقطاب ناشئ في ظل تنافس القوى الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، روسيا) الامر الذي يتطلب اعادة تحديد مكانة تركيا اقليمياً ودولياً، حيث ان هذه التحولات توفر لتركيا فرص متعددة بإمكانه استثمارها في المدى القريب(توسك، 2025، 9).

المطلب الثاني:

سيناريوتراجع الدور التركي:

ويعد أحد السيناريوهات الغير متوقعة في وقتنا الحالي خصوصاً في ظل التطور الاقتصادي والسياسي التركي التي حققتها حكومة حزب العدالة والتنمية في استقطاب القوى الاقليمية وتعزيز التعاون المشترك بينهم، اذ يقوم هذا السيناريو على فرضية مفادها (ان عدم الاستقرار السياسي والامني في منطقة الشرق الاوسط سيؤثر على الدور التركي وعلى تحقيق اهدافها ومصالحها في المنطقة) وهنالك عدة محفزات من الممكن ان تعزز من تحقيق هذا السيناريو والمتمثلة بما يلي: (علوان، 2024، 454).

-الازمات والتحديات التي تواجه منطقة الشرق الاوسط والتي سيؤثر على الدور والمصالح التركية في المنطقة الاقليمية.

-يُعد العامل الاقتصادي أحد أهم المحددات التي تؤثر على مكانة وأهميه القوى الاقليمية، فمن الممكن ان تمنح القوى الاقليمية الاخرى مزايا اقتصادية محدودة لتركيا حيث انها قد تفرض على تركيا قيوداً كبيرة نتيجة الازمات والتحديات التي تستهدف المنطقة.

-ايقاف الدعم الغربي لتركيا قد يؤثر على مكانتها ونفوذها في المنطقة.

كما وان حدوث هذا السيناريو مرتبطاً بالظروف السياسية والاقتصادية والأمنية لدى الدولة خصوصاً اذا كانت القدرات التركية في حالة تراجع، الامر الذي سيؤثر سلباً على معادلة التوازن الاقليمي في المنطقة (البدور، 2016، 315)، وعليه فيمكن ان تعيد تركيا رسم اولويات سياساتها الخارجية وفي مقدمة اولوياتها أنها قد تدعم خيار الانسحاب والتراجع في منطقة الشرق الاوسط والتوجه نحو مناطق اواسط اسيا ومنطقتي القوقاز والبلقان.

ويرى الباحث ان التوجه الاستراتيجي التركي في منطقة الشرق الاوسط لم يكن وليد اللحظة بل هو هدف تسعى من خلاله الى تحقيق التوسع والنفوذ، نتيجة لما تمتلكه هذه المنطقة من أهميه جيوسياسية واستراتيجية في سياسة تركيا الخارجية بالإضافة الى كونها أحد المناطق التي تشكل تهديداً تجاه الامن القومي التركي لما تعانيه من متغيرات وتحولات جيوأمنية، وان التوجه الاستراتيجي التركي نحو منطقة الشرق الاوسط ما هو الا بغرض تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية فضلاً عن طموحاتها في ان تتحول من دول طرفية هامشية الى قوة اقليمية مهيمنة ومسيطرة في المنطقة وبناء أنموذجا واضحاً في نشر الديمقراطية المعتدلة

وتحقيق الامن والسلام في المنطقة وكذلك العمل بمبدأ تصفير المشكلات وملئ الفراغ الجيوسياسي في الشرق الاوسط وتحقيق تكامل اقتصادي غير مسبوق ينعكس ايجابياً على سياستها الخارجية، لذلك فأن تركيا تشكل أحد القوى الاقليمية المؤثرة في اتخاذ القرارات المفصلية تجاه دول الشرق الاوسط الامر الذي زاد من ثقلها ومكانتها الجيوسياسية خصوصاً في تطلعاتها المستقبلية في بناء نموذجها الاوراسي.

النتائج:

اولاً: يرتبط التوازن الاستراتيجي الاقليمي بالعديد من التحديات والتحولات والمتغيرات التي طرأت على منطقة الشرق الاوسط والتي أثرت في التوجهات الاستراتيجية التركية تجاه المنطقة (الارهاب، تغير الانظمة السياسية، الهجرة غير الشرعية).

ثانياً: لقد نجح صانع القرار التركي في ضل حكومة حزب العدالة والتنمية من صناعة التغير في منطقة الشرق الاوسط ووفقا للمقومات والامكانيات الاستراتيجية التي تتمتع بها تركيا.

ثالثاً: تعد القوة الذكية (الناعمة، الصلبة) أحد أهم محركات السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الاوسط وأحد المرتكزات الاساسية في معادلة التوازن الاقليمي.

رابعاً: أن مستقبل الدور التركي مرتبطاً بالأحداث والمتغيرات التي تطرأ على منطقة الشرق الاوسط في ضل وجود عوامل الجذب والطرد.

رابعاً: لقد أتصف التوازن الاستراتيجي الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط بالتغير، حيث لم يعد التوازن مقتصرا على قوة اقليمية واحدة فحسب بل امتد ليشمل العديد من القوى الاقليمية والتي أثرت في أدارة التفاعلات الاقليمية

خامساً: أتصف التوازن الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط على انه توازن مرن لم يعد مقتصرا على الردع التقليدي فحسب بل امتد ليشمل جوانب عدة (السياسية، الاقتصادية، التكنولوجية).

سادساً: لقد شكلت التحديات والازمات الي شهدتها منطقة الشرق الاوسط نقطة تحول في معادلة التوازن الإقليمي.

التوصيات:

اولا: اعتماد تركيا لدبلوماسية متعددة الاطراف مع دول الشرق الاوسط من خلال تعزيز التعاون المشترك مع المنظمات الإقليمية (منظمة التعاون الاسلامي، جامعة الدول العربية) وبهدف تحقيق المصالح المشتركة.

ثانيا: وضع رؤية واضحة من قبل صانع القرار التركي لأعادة التوازن في العلاقات ما بين تركيا والقوى الدولية (الاتحاد الاوروبي، روسيا، الولايات المتحدة الامريكية).

ثالثا: ضرورة أعادة النظر في قضايا مهمة كقضية الامن المائي وامن الطاقة وتعزيز المشاريع المشتركة مع دول جوارها الجغرافي (سوريا، العراق) لتجنب الصدمات المستقبلية.

رابعا: توفير الدعم الازم للمراكز البحثية المعنية بالدراسات الاستراتيجية لشؤون الشرق الاوسط لوضع روئ مستقبلية ومعرفية تدعم صانع القرار التركي.

خامسا: ترسيخ مبادئ السلام والاستقرار وذلك من خلال تفعيل الحوار الامني بين تركيا والقوى الاقليمية خصوصا في القضايا التي تمس الامن القومي(الارهاب، الهجرة غير الشرعية).

المراجع:

أولاً: الكتب:

1. أبو شفيع، محمد رمضان. 2023.(إيران – تركيا – إسرائيل) وصراع التوسع في الشرق الأوسط .الطبعة الأولى. الدار العربي للنشر والتوزيع، مصر، ص 115–116.
2. أوغلو، أحمد داوود. 2010 .العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية .الطبعة الأولى. الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ص 358–359.
3. باكير، علي حسين، طارق عبد الجليل وآخرون. 2010. تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج .الطبعة الأولى. الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ص 13–15.
4. باكير، علي حسين. 2010. تركيا الدولة والمجتمع: المقدمات الجيوسياسية والجيواستراتيجية: النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي .الطبعة الأولى. مركز الجزيرة للدراسات، ص 32.
5. البدور، بكر محمد رشيد. 2016. المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020: دراسة مستقبلية .الطبعة الأولى. الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ص 315.
6. الجحيشي، فراس محمد أحمد. 2015. التوازنات الاستراتيجية في ضوء بيئة أمنية متغيرة. الطبعة الأولى. الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، ص 7.
7. الرمضاني، مازن إسماعيل. 1999. السياسة الخارجية (دراسة نظرية) .الطبعة الأولى. مطبعة دار الحكمة، بغداد، ص 259.
8. زكريا، جاسم محمد. 2009 . مبدأ التوازن في السياسة الدولية .الطبعة الأولى. اتحاد الكتاب العربي، دمشق، ص 149.
9. جبور، جنى. 2019. تركيا: دبلوماسية القوة الناهضة. الطبعة الاولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 278.
10. سبيتان، سمير. 2012 . تركيا في عهد رجب طيب أردوغان .الطبعة الأولى. الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، ص 152.
11. عبد السلام، رفيق. 2008 .الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة .الطبعة الأولى. مركز الجزيرة للدراسات، ص 100.
12. العمار، محمد منعم. 2002. توازنات الضعف العربي بين المدرك الاستراتيجي واختلالات الأداء. سلسلة دراسات استراتيجية، العدد 29. مركز الدراسات الدولية، بغداد، ص 42.
13. العمار، معمر منعم. 2022 . تركيا والتوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط .الطبعة الأولى. دار الحكمة، بغداد، ص 33–34.
14. العطية، سمير، طارق مجذوب وآخرون. 2012 . العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل .الطبعة الأولى. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ص 593.
15. الكرامر، هاينس. 2001 . تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد .الطبعة الأولى. العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، ص 207.
16. مقلد، إسماعيل صبري. 1971 .العلاقات السياسية الدولية .الطبعة الأولى. دار المطبوعات السياسية، الكويت، ص 78.
17. ديبل، تيري. 2009 . استراتيجية الشؤون الخارجية.(منطق الحكم الامريكي). الطبعة الأولى. دار الكتاب العربي، بيروت، ص 40.

ثانيا: المجلات والدوريات:

1. أبراهيم، أيمن. 2019. "التحوط الاستراتيجي في الشرق الأوسط ".مجلة السياسة الدولية، المجلد 54، العدد 215، 30–31.
2. أحمد، يوسف محمد عبد النبي. 2023. "مفهوم توازن القوة في العلاقات الدولية ".أكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا، العدد 1، 131.
3. العريف، أميرة إسماعيل. 2019. "العلاقات المصرية – التركية في عهد الرئيس السيسي (2013–2019) ".(مجلة لارك للفلسفة والسياسات والعلوم الاجتماعية، العدد 35، 59–65.

4. العبيدي، شطاب غانية. 2016. "محددات السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط ".المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 8، 2.
5. الحسني، علي حسين باكير. 2019. "تركيا في العراق: الثابت والمتحول في الدور والنفوذ." مركز الجزيرة للدراسات، 18.
6. حسين، منى. 2015. "العلاقات العراقية التركية وأثرها على استقرار العراق ".مجلة دراسات دولية، العدد 60، 110.
7. حمزة، عباس فاضل علوان. 2024. "الديناميكيات الاستراتيجية في السياسة التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2023 ".مجلة قضايا سياسية، العدد 76، 453–454.
8. خالد، مريم جمال عبد الفضيل وإسراء محمود السيد حسين. 2024. "أدوات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط بين الفاعلية والإخفاق (2002–2022 ".مجلة قضايا سياسية، العدد 76، 559.
9. كرم، كاترينا دالاكورا. 2021. "السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط: إسقاط القوة والسياسات ما بعد الأيديولوجية ". الشؤون الدولية، العدد3.
10. مكارم، سونيا بديع وعبد العزيز شحاته منصور. 2025. "دور القوة الناعمة التركية في الشرق الأوسط بعد عام 2002 ". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، العدد 1، المجلد 41، 9.
11. مساهل، الاء الرحمان بن. 2024. "نحو تفعيل دبلوماسية الطاقة في منطقة شرق المتوسط ".المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 3، العدد 2، 13.
12. عمر، عمار سعدون وسلمان مظفر جليل مصطفى. 2025. "التحديات والفرص المستقبلية التي تواجه سياسة تركيا تجاه المنطقة العربية بعد عام 2011 ".مجلة السياسة الدولية، العدد 62، 66.
13. صفرة، الهام. 2016. "رهانات وتحديات مستقبل الدور التركي إقليمياً ودولياً: دراسة استشرافية لسيناريوهات مخرجات الدور التركي الفعلية والمحتملة ". مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 3، المجلد 2، 14–15.
14. شطاب، عنانية. 2016. "محددات السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط ".المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 8، 305–306.
15. شكري، كيحال صبرينة وغريب حكيم. 2021. "التدخل التركي في ليبيا: كولونيالية جديدة أم تعاون اقتصادي ".مجلة السياسة العالمية، المجلد 5، العدد 3، 336.
16. شعبان، كارداش وبيرم سينكمان. 2024. "تطور مشاركة تركيا في النظام الإقليمي للشرق الأوسط: أجندة التطبيع وما بعدة ". مجلة الدراسات الاجتماعية والسياسة العالمية، المجلد 8، العدد 3، 5–6.
17. سليم، تشيفيك. 2024. "جهود المصالحة التركية في الشرق الأوسط: الطموحات والقيود في نظام إقليمي متغير." مؤسسة العلوم والسياسة، المعهد الألماني لشؤون الدولية والأمنية، 8.
18. فاضل، عباس علوان. 2024. "الديناميكيات الاستراتيجية في السياسة التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2023 ". مجلة قضايا سياسية، العدد 76، 453–454.
19. قادورة، عماد يوسف. 2014. "قضايا تركيا في حلف الناتو ومطالبات الإقصاء." مركز الجزيرة للدراسات، 4.

ثالثا: رسائل الماجستير والدكتوراه:

1. الدحاحلة، أحمد سليمان. 2014. "الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط (الفرص، التحديات)." رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 28–29.
2. السعيدي، علي سعد سعيد. 2014. "الاستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط (2002–2013): القيود والفرص." رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، الأردن، 87.

3. الحموز، رمزي فخري علي. 2013. "العلاقات التركية –الإسرائيلية في ظل حزب العدالة والتنمية." رسالة ماجستير منشورة، جامعة القدس، معهد الدراسات الإقليمية، فلسطين، 12–15.
4. عدلان، شويشي. 2022. "التدخل العسكري في ليبيا ما بعد القذافي وتداعياته الإقليمية." رسالة ماجستير منشورة، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 110–111.
5. رائد محمود أبو مطلق. 2011. "العلاقات التركية _ الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية (2002–2010)." رسالة ماجستير منشورة، جامعة الأزهر – غزة، كلية الاقتصاد والسلام الإدارية، 99.

رابعاً: المواقع الإلكترونية:

1. العوفي، بهاء. 2017. "الصومال بوابة الاستراتيجية في أفريقيا ".الخليج الجديد . متاح على الرابط:
2. عبد الله، تركماني. 2009. "واقع وآفاق التعاون الاستراتيجي التركي_السوري."
متاح على الرابط: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=193390
3. محمد رقيب أوغلو. 2023. "الموقف التركي من الحرب على غزة." مركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية.
متاح على الرابط: https://2u.pw/7Xc1E
4. رأفت نبهان. (بدون تاريخ). "عمليات الاغتيال الإسرائيلية لقادة حماس بغزة!"
متاح على الرابط : https://2u.pw/Bu3H9
5. مقال بعنوان "العراق وتركيا يوقعان مذكرة بالأحرف الأولى لمحاربة العمال." 2024. موقع جريدة الشرق الأوسط.
متاح على الرابط: https://2u.pw/qM5YLTkU
6. مقال بعنوان "العراق وتركيا يوقعان 10 مذكرات تفاهم." 2025. وكالة بغداد اليوم.
متاح على الرابط: https://2u.pw/krVn0
7. مستقبل الدور التركي في سوريا ما بعد الأسد: الفرص والتحديات. 2025. مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية.
متاح على الرابط: https://2u.pw/qDQQI
8. مقال بعنوان "العلاقات المصرية التركية... التحديات وآفاق المستقبل." 2024. المرصد المصري.
متاح على الرابط: https://marsad.ecss.com.eg/80802/
9. صيدلي، مايكل برسوم عزمي. 2016. "البحرية التركية." موقع المجموعة 73 مؤرخين.
متاح على الرابط : https://n9.cl/okje9
10. توفيق بوشتي. 2024. "التدخل التركي في ليبيا: الدوافع والتداعيات." ورقة سياسية، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية.
متاح على الرابط: https://2u.pw/fOqGU
11. فاطمة سليمان. 2024. "واقع ومستقبل العلاقات التركية – الليبية في ظل تحول السياسة الخارجية التركية." المركز الديمقراطي العربي. متاح على الرابط: https://democraticac.de/?p=97857